

الهجرة من الظاهرة  
الاجتماعية إلى  
التوظيف السياسي

**التحرير**  
سياسة اخبارية جامعة  
إعلام صادق يلتزم بقضايا الأمة  
ISSN 2282-2643

بين إعلان الجمهورية  
واجراءات سعيد الاستثنائية  
25 جويلية: الرمزيات  
والمآلات

التحرير

الأحد 12 محرم 1445 هـ الموافق لـ 30 جويلية 2023 م العدد 451 الثمن 1000 مليم

التحرير

## ملف التحرير الشهري: الأمن الغذائي: فلاحتنا، السلاح المثلوم



**حرق المصحف الشريف وردود الفعل السياسية المناقصة**

قمة روسيا-إفريقيا الثانية:

**تنافس دولي في إفريقيا  
ورهانات استعمارية بحثة**



# بين إعلان الجمهورية وإجراءات سعيد الاستثنائية

## 25 جويلية: الرمزيات والمآلات

ومغازلة القواعد الشعبية وتقويتها بتشريكها في الحكم لمساندته.. كما يمكن فرنسا من عزل عملاء بريطانيا لتخلو الساحة السياسية التونسية لها ولرجلها بما يمكنها من السيطرة على البلاد والعباد..

**- يمكن - بكل بساطة -** أن نلخص سنتين من تطبيق الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيد بلفظة واحدة: (أوهام).

أوهام فكرية بان عوارها وعدم قابليتها للتطبيق لذي عينين، فشل أصحابها ومنظورها في إيجادها في الواقع لإعراقها في الطوباوية: فكر أممي ثوري ضد الأحزاب وأشكال الانتظام السياسي الكلاسيكي وضد العولمة وضد الليبرالية الاقتصادية وضد النظام العالمي وضد الديمقراطية التمثيلية وضد التخوية.. عبارة عن توليفة من شتات أفكار شيوعية واشتراكية وفوضوية وطوباوية مثالية تتغذى من أطروحات منظرين على يسار اليسار (أريك هوبزباوم - آلان دونو - جايمس سكوت - روزا لكسمبورغ..). هذا (الكوكتال) من الأفكار المنبوذة شيوعياً يتبنى المثالية المجالسية أو شيوعية المجالس القائمة على الانتظام الذاتي بدءاً بالمستوى المحلي الضيق صعوداً نحو المركز في شكل بناء هرمي قاعدي عبر التشاور والتوافق ضمن مجال مغلق فيما يشبه الديمقراطية الأثينية أو ديكتاتورية البروليتاريا أو لجان القذافي الشعبية.. وهم حكم فشل قبل أن يبدأ تطبيقه ليلتحم برمزية فشل النظام الجمهوري البورقوبي..

**- أوهام سياسية** كُلت بفشل ذريع: فعلى المستوى السياسي يمكن تلخيص هاتين السنتين بثنائية (الأزمة والفشل)، أزمة تلو الأزمة يعقبها فشل تلو الفشل وذلك على جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.. صحيح أنها أزمت موروثاً من الأنظمة السابقة، ولكنه لم يكتف بالفشل في علاجها فحسب، بل تكررت وانتعشت في عهده (هجرة الأخص) ومزرت على يديه مشاريع المسمومة (الأليكا).. أما طريقته في علاج الأزمات فهي خاصة جداً، وتبدأ بإنكار الأزمة ثم إغداق العود والمصروف اللغوي، لتنتهي بسردية المستهلكة المعجزة القائمة على نظرية المؤامرة. (هناك من يتأمر على الدولة ويعرقل سير الإصلاحات ويفتعل الأزمات وينكل بالشعب..). ليتخذ من (الشبكات الإجرامية - المتربصين بالدولة - الساعين لتفكيكها - لوبيات الفساد - الواقفين خلف الستار..) شماعة يعلق عليها فشله وعمالته بل وتواطؤه في المشاريع الاستعمارية المستهدفة لتونس.. لينخرط بمقتضى هذه الوصفة الجاهزة في حرب (دونكيشوتية) ضد طواحين الهواء المتهومة والتي لن تنتهي إلا برهن البلاد والعباد والقدرات بالكلية للمستعمر القديم/الجديد، وهذا هو الالتحام الحقيقي برمزية 25 جويلية..

(الخلافة) بنظيرتها في المبدأ الرأسمالي (النظام الجمهوري الديمقراطي).. ف 25 جويلية 1957 هو تاريخ انفصال تونس عن الدولة الإسلامية وعن الشرع الإسلامي وارتباطها العضوي بالكاfer المستعمر..

**- ثاني هذه الرمزيات ثقافية:** فالجمهورية - فضلا عن كونها نظام حكم - هي أيضا ثقافة وقيم ومبادئ وطريقة عيش ووجهة نظر في الحياة مخالفة للإسلام وعلى طرف نقيض معه على جميع المستويات.. فالجمهورية مشحونة بقيم متعلقة بالحكم (الديمقراطية - السيادة للشعب - تفريق السلط - تجزئة الحكم - النظام الرئاسي - النظام البرلماني..). وأخرى متعلقة بالاقتصاد (رأسمالية - حرية تملك - لبرالية - اقتصاد السوق..). وأخرى متعلقة بالإنسان (الحرية الشخصية - حرية الاعتقاد - حرية التعبير..). وهذه القيم لا علاقة لها بقيم الإسلام، فهي تابعة أساساً من الحضارة الغربية وعقيدة فصل الدين عن الحياة، وهي بما انبثق عنها من قوانين ودساتير - تجسيد ثقافي حضاري لمبادئ الثورة الفرنسية.. من هذا الثدي تحديداً رضع رئيسنا قيس سعيد حد الشمال، ناهيك وهو خبير في قانونها الدستوري.. ف 25 جويلية 1957 هو تاريخ انتصاب المحراب الفكري الثقافي الفرنسي على الأرض التونسية بوصفه تابعا للمعبد الفرنسي الأم لكن يدار بأياد محلية..

**- هذا الابن البيولوجي (وليس بالتبني) للثقافة الغربية** في وجهها الفرنسي الكالج، عندما اعتلى سدة الحكم في تونس ذات 2019 وجد أن المعبد الثقافي الفرنسي أيل للسقوط، ومحراب الحكم مدنس بالانحرافات الديمقراطية وسادنه لا تجري في عروقه دماء جون جاك روسو (الظاهرة النقية)، أما أوهامه الدستورية النظرية فلا مكان لها في الحكومة والوسط السياسي الموبوعين بالديمقراطية التمثيلية والغارقين في حماة البرلمان الكسيج والأحزاب الانتهازية، فلا دولة ولا سيادة ولا دور حقيقي للشعب.. فلا بد إذن من لمسة فكرية سياسية تعيد للمعبد الفرنسي ألقه ورونقه الذي شاع مع بورقوبية وانقلاب 25 جويلية 1957.. وبناء عليه التحم سعيد برمزية ذلك اليوم، واتخذ من الثقة التي منحها آياه الشعب التونسي صكاً على بياض ليحول الدولة إلى مختبر حي للنظريات الطوباوية الفوضوية الفجة ويحول الشعب إلى فئران مخابرها.. فاستند - بوصفه رئيساً - إلى الفصل 80 من الدستور ليستحوذ على السلطة التنفيذية ويجمد السلطة التشريعية ويطلق مشروعاً على مقياس وضعه السياسي ووضع حاضنته فرنسا: إذ يمكنه من الحكم الفعلي عبر عزل خصومه في الحكومة والبرلمان والأحزاب وتهميشهم وتركيز السلطة التنفيذية في شخصه

سنتان مرّت على بدء العمل بإجراءات الرئيس قيس سعيد الاستثنائية، وهي مرحلة تطبيقية عملية كافية لا لتقييم تلك الإجراءات واستشراف مآلاتها فحسب، بل ولتقضي ودلالاتها واحالاتها أيضاً، ناهيك وهي مؤرخة بيوم مشحون بالرمزيات العقائدية والسياسية: ف 25 جويلية تاريخ مرتبط بذكرى إعلان النظام الجمهوري في تونس، واختيار قيس سعيد لهذا التاريخ بالذات لفرض إجراءاته الاستثنائية لا يمكن أن يكون اعتباطياً مجانياً، ولا يمكن إلا أن يكون في علاقة جدلية برمزية ذلك التاريخ وما تحيل عليه المناسبة المرتبطة به من دلالات.. فما هي شحنة الرمزيات العقائدية والسياسية التي يحيل عليها إعلان الجمهورية؟؟ ما مدى وفائها للعقيدة الإسلامية وما انبثق عنها من منظومة حكم؟؟ ما الداعي لاستحضارها وإعادة تدويرها وتجديد الولاء لها؟؟ وكيف استوعبتها إجراءات سعيد الاستثنائية ظرفية ومضمونا وسياقات ومآلات..؟؟

**- مما لا شك فيه أن إعلان الجمهورية هو حدث مفصلي** يمتاز في تاريخ تونس المعاصر مشحون بالرمزيات المعادية للإسلام بما يبؤنه مرتبة الجريمة النكراء في حق هوية البلاد والعباد وانتماهم الحضاري والسياسي: فالجمهورية نظام حكم مناقض تمام المناقضة لنظام الحكم في الإسلام (الخلافة)، فهو يصنّف شرعاً ضمن أنظمة الكفر لأنه يسند التشريع للبشر ويؤسس للظلم والفساد والتفسخ ويشجع على التحلل من الأحكام الشرعية باسم الحريات العامة، ولأنه يفرق السلطة ويجزئ الحكم في مخالفة صريحة لما أقره الإسلام نصاً وعملاً وجرى عليه إجماع الصحابة والتزمت به الأمة في جميع العصور.. من هذه الزاوية بالذات يجب أن ننظر إلى إعلان الجمهورية بوصفه حرباً على الله ورسوله وانقلاباً على الهوية الإسلامية للبلاد وتزييفاً لانتماها الحضاري والثقافي وبترا لها عن جسمها وحيولة دونها وتطبيق الإسلام..

**- أولى هذه الرمزيات دستورية:** فإعلان الجمهورية هو مناورة دستورية استعمارية للانتفاف على هوية البلاد وانتماها الحضاري والسياسي، فإن الاستعمار - وقبل تسليم تونس شهادة ميلادها كدولة وطنية تابعة عميلة - سعى جاهداً إلى تزييف انتماها وفك ارتباطها التاريخي بالدولة الإسلامية والحيولة دونها وتطبيق الشرع الإسلامي ثم ربطها بالغرب ربطاً عضوياً محكماً.. وقد تولت الزمرة البورقوبية تنفيذ هذا المخطط بالنيابة عنه على أحسن وجه: فادعت ابتداءً أن حكم البايات هو نظام ملكي تشويهاً وتضليلًا بما ينفي عن الدولة الحسينية صفة الإيالة العثمانية الخاضعة لنظام الخلافة، ثم عمدت إلى هذا النظام الملكي المتهوم فألقته وأرست على أنقاضه النظام الجمهوري. فترتب على ذلك ألبا اندراس أحكام الإسلام واستحالة تطبيق الشرع لاستبدال طريقة تطبيقه

والذي تتميز به عن جميع أشكال الحكم في العالم أجمع.

فالإسلام شرعاً هي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، وهي الشكل الذي وردت به الأحكام الشرعية لتكون عليه الدولة الإسلامية كما أسسها رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، وكما سار عليها الصحابة الكرام من بعده، وهذا الرأي جاء به أدلة القرآن والسنة وعليه إجماع الصحابة، ولم يخالف ذلك في الأمة جمعاء إلا من تربى على ثقافة الكافر المستعمر الذي هدم دولة الخلافة ومزق بلاد المسلمين.

والحاصل أن نظام الحكم في الإسلام هو نظام الخلافة، وقد انعقد الإجماع على وحدة الخلافة، ووحدة الدولة، وعدم جواز البيعة إلا لخليفة واحد. وقد اتفق على ذلك الأئمة والمجتهدون وسائر الفقهاء، ولم يشذ عن ذلك إلا من اتبع هواه وخالف شرع الله وارتضى في أحضان أعداء الله ورسوله.

### فيها أهلنا في تونس حاضرة الخلافة الراشدة الأولى:

من الأجدد منكم باحتضان الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ من الأجدد منكم بتحقيق هذه الغاية العظيمة التي تهون في سبيلها التضحيات؟! من الأولى منكم بهذه الهدية الربانية التي تنتهي بها كل المآسي والمشكلات والأزمات؟! وماذا جئنا جميعاً من فتن الوطنيات والقوميات غير الفرقة والشنتات؟! أستمم أحفاد عقبة بن نافع وطارق بن زياد وأسد بن الفرات وعلي بن زياد الذي أدخل المذهب المالكي إلى تونس فتحوّلت إلى منارة للعلم والفقهاء قبل أن تظهر فتن الوطنية والقومية التي زرعا الاستعمار؛ ألا تتوقون إلى عز الدنيا والآخرة وجنة عرضها السماوات والأرض؟!!

إننا في حزب التحرير قد وضعنا بين أيديكم التصور الواضح لنظام الحكم في الإسلام، الذي حكم به أئمة الهدى سادتنا أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، وأجمع عليه فقهاء المذاهب الأربعة، وبيئاته بهيكله وتفصيل إدارته، وأخرجنا للأمة دستوراً كاملاً لدولة الخلافة القادمة قريباً بإذن الله، مستنبطاً في كل مادة من كتاب الله وسنة رسوله وما أرشداً إليه من إجماع الصحابة والقياس الشرعي، وجمعنا الأدلة لكل مادة في مقدمة لهذا الدستور.

### فالأوجب عليكم

بعد هذا البيان الشافي هو الالتزام بما أمركم به ربكم الذي بيده وحده نصركم وعزكم، فلا تقبلوا أي نظام يُطرح عليكم حتى ولو كان مُجمل الوجه مَرَكِيٍّ من قِبَلِ أشباه الساسة والحكام، ولا تخوضوا مع الخائضين في أوهام الجمهورية والديمقراطية، ولا تقبلوا أن تُرفع لكم الشعارات البراقة حتى ولو تمسّحت بذكر الإسلام، إذا كان مضمونها الديمقراطية والحكم بغير نظام الإسلام. قال تعالى: (وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا مِنْ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ \* أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) [المائدة: 49-50]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس



النظام الجمهوري، فهو تخليهم عن الإسلام كنظام للحياة والمجتمع والدولة، وضرب بأقوال كبار العلماء سلفاً وخلفاً في وجوب إقامة الخلافة عرض الحائط ومنهم العلامة ابن خلدون والشيخ الطاهر بن عاشور رحمهما الله، بزعم الولاء للوطن الذي صنع على أعين المستعمر وبإشراف منه.

وفيما يحتفل أعداء الجمهورية بنظام فاقدهم للشرعية لم يعد له من جمهور، فإنه لا يسعنا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس إلا أن نذكر أهلنا في بلد الزيتونة بنظام الخلافة بوصفه واجباً شرعياً لا ضرورة حياتية فحسب، وأن نوضح ما يلي:

**أولاً:** إن نظام الخلافة ليس نظاماً ملكياً، ولا يقر النظام الملكي، ولا يشبه النظام الملكي؛ وذلك لأنه في النظام الملكي يصيح الابن ملكاً بالوراثة، ولا علاقة للأمة بذلك. أما في نظام الخلافة فلا وراثة، بل إن بيعة الأمة هي الطريقة لنصب الخليفة.

**ثانياً:** إن نظام الخلافة ليس نظاماً جمهورياً، فإن النظام الجمهوري أول ما نشأ كان ردة فعل على طغيان النظام الملكي، حيث كانت للملك السيادة والسلطان يحكم ويتصرف بالبلاد والعباد كما يريد ويهوى، فهو الذي يضع التشريع كما يريد.

فجاءت الأنظمة الجمهورية، ونقلت السيادة والسلطان للشعب فيما سمي بالديمقراطية. فصار الشعب هو الذي يضع قوانينه فيحل ويحرم، ويحسن ويقيح. وصار الحكم بيد رئيس الجمهورية ووزرائه في النظام الجمهوري الرئاسي، وبيد مجلس الوزراء في النظام الجمهوري البرلماني (ويكون مثل هذا - أي الحكم بيد مجلس الوزراء - في الأنظمة الملكية التي نزلت صلاحية الحكم فيها من الملك حيث بقي رمزاً يملك ولا يحكم). وصار النظام الرئاسي والنظام البرلماني وجهان لنظام علماني واحد، يدين بعقيدة فصل الدين عن الحياة. وأما في الإسلام، فالتشريع ليس للشعب، بل هو لله وحده، ولا يحق لأحد أن يحل أو يحرم من دون الله، وجعل التشريع للبشر هو جريمة كبرى في الإسلام...

**ثالثاً:** إن شكل نظام الحكم في الإسلام (الخلافة) متميز عن أشكال الحكم المعروفة في العالم، سواء أكان في الأساس الذي يقوم عليه، أم بالأفكار والمفاهيم والمقاييس والأحكام التي ترعى بمقتضاها الشؤون، أم بالدستور والقوانين التي يضعها موضع التطبيق والتنفيذ، أم بالشكل الذي تتمثل به الدولة الإسلامية،

في مثل هذا اليوم من سنة 1957 ألقى المجلس القومي التأسيسي النظام الملكي وأعلن النظام الجمهوري ليكون الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية، زاعماً بذلك تمثيلية الشعب.

وكان إعلان الجمهورية سنة 1957 ركوباً رخيصاً على نضالات المجاهدين ضد الاستعمار الفرنسي، واحتواءً لمسار نضالي طويل خاضه الشعب التونسي ضد المستعمر الفرنسي منذ عام 1881، وضرباً لكل نفس إسلامي فيه، حيث ضحى الكثير من أهل تونس بمهجهم وأرواحهم في سبيل تحرير البلاد من الاستعمار، نحسبهم عند الله من الشهداء الكرام، فيما لا تزال المقابر الجماعية شاهداً على عصر الوحشية والدموية التي ميّزت مسار فرض الديمقراطية بالحديد والنار، وإرغامنا على استيراد دولة الحداثة المزعومة وبناء أسسها العلمانية، قبل المرور إلى استعمال شتى أشكال التضليل الإعلامي لقبولها واستساغتها.

ولم يخرج الاستعمار العسكري الذي تغلغل في البلاد وعشش لمدة 75 سنة، إلا بوجود ضمانات تحافظ على نفوذه ومصالحه وتجعل من تونس حديقة خلفية لأجنداته وسياساته وحتى تصورات الفكرية والثقافية، يربعاها جيش من مرتزقة السياسة والإعلام من المضبوعين بالفكر الغربي، الموالين للاستعمار والمزدرين للإسلام، ليتكفلوا بمهمة إعادة صياغة التاريخ وتزويره، وربط تونس بامتداد فينيقي وزعيمة أسطورية تدعى عليسة وحضارة قرطاجنية وثنية تقفز فوق قرون من التاريخ الإسلامي العريق، تنكراً للفتح الإسلامي وبتراً لهذا البلد عن جسد الأمة وحاضنته الطبيعية.

ومنذ إعلان النظام الجمهوري العلماني، وتمهيد الطريق أمام الدساتير الوضعية، وأهل تونس يتجرعون الأمرين: مرارة فرض تطبيق الرأسمالية عليهم باسم الديمقراطية وحرية الاختيار، ومرارة استهداف الإسلام وإقصائه من الحكم والتشريع، وإبعاد فكرة الخلافة عن أذهانهم وتشويهاها بكل الوسائل والأساليب مع أنها سبيل خلاصهم، فضلاً على التعقيم الرهيب على دعواتها وتعطيل نشاطهم.

وهكذا، صار الولاء لأوروبا، شرطاً أساسياً في الوصول إلى الحكم، ولم يشذ عن هذه القاعدة أي من حكام تونس، بدءاً من بورقيبة الذي تم تصويره على أنه زعيم المجاهدين ضد الاستعمار، وانتهاءً بقيس سعيد الذي يخون باستمرار كل المرتمين في أحضان الاستعمار، بينما تصب أعماله السياسية مباشرة في مصلحته، ليس آخرها توقيع مذكرة تفاهم مع قادة الاستعمار الأوروبي. بل صارت مصالح أوروبا مقدمة على مصالح أهل البلد، وصار الحرص على حماية سفارات الدول الاستعمارية مقدماً على حماية أبناء الشعب، لتظل تونس كما كانت قبل الفتح الإسلامي (مطمور روما)، فيما يدبر هذا النظام الجمهوري ظهره إلى الجارتين ليبيا والجزائر، ولا ينسق مع أي منهما إلا بعد أن تأتي الموافقة من وراء البحار، ليفقد مفهوم الأمن القومي محتواه في ظل هذه الأنظمة العميلة المتصدعة.

أما القاسم المشترك بين هؤلاء الحكام في ظل هذا

# بلغ السيل الزبي تونس تستجدي غذاؤها

أ. حسن نويرة

الأزمات» و«هناك من يريد التنكيل بالشعب والمتاجرة بقوته» وهناك من وهناك من، إلى ما لا نهاية، وبما أن هذه السردية البائسة لم تسد ولن تسد جوع الناس أوفد «قيس سعيد» وزيره المكلف بالشؤون الخارجية إلى روسيا للمشاركة في منتدى الاقتصادي والإنساني وهناك أجرى محادثات مع وزير الخارجية الروسي حول إمكانية استيراد الحبوب والأسمدة الروسية بشروط تراعي الظروف الصعبة التي تمر بها بلدنا، الشيء نفسه كرره في لقائه مع رئيس الجمهورية الاتحادية بتاتارستان، حيث أكد له حاجة تونس إلى توريد الحبوب وطلب منه دعم مساعي تونس في هذا الموضوع والحصول على الحبوب وفق شروط وأسعار تراعي وضعية خزانة الدولة التونسية المنهكة، نعم انتقلنا من سياسة الاقتراض إلى سياسة الاستجداء والحال أن تونس قادرة على أن تؤمن غذاء أهلها دون سلوك هذه الطرق المخزية ودون إراقة ماء الوجه، هذا إن بقي للقائمين على هذه الدولة شيء منه.

قلناها في البداية المصيبة التي حلت بتونس وسائر بلاد المسلمين هي هدم دولة الخلافة، فبهدمها انفرط العقد وانتهدت السيادة وضاعت الهيبة وها هو الجوع يطرق أبوابنا وأصبح لنا حكام يستجدون ما نسدّ به رمقنا بعد أن فرطوا في ثرواتنا وخيراتنا تحت مسميات ما أنزل الله بها من سلطان، من قبيل التعاون المشترك والتقارب بين الشعوب مثلما جاء مؤخرا في مذكرة التفاهم التي وقعها «قيس سعيد» مع الاتحاد الأوروبي.

قلناها في البداية المصيبة التي حلت بتونس وسائر بلاد المسلمين هي هدم دولة الخلافة، فبهدمها انفرط العقد وانتهدت السيادة وضاعت الهيبة وها هو الجوع يطرق أبوابنا وأصبح لنا حكام يستجدون ما نسدّ به رمقنا بعد أن فرطوا في ثرواتنا وخيراتنا تحت مسميات ما أنزل الله بها من سلطان، من قبيل التعاون المشترك والتقارب بين الشعوب مثلما جاء مؤخرا في مذكرة التفاهم التي وقعها «قيس سعيد» مع الاتحاد الأوروبي.



الحبوب بدل إنتاجها، وبعد الثورة ومع جميع الحكومات المتعاقبة لم يتغير الوضع بل وصلت إلى الأسوأ، فالفتق اتسع على الراتق ولم يعد بمقدور الدولة مجارة نسق توريد الحبوب، فخزينتها ضربها الإفلاس وقيمة الدينار في تهوا مستمر فما هو الحل إذن؟

الحل كان بالنسبة لهذه الدولة بمثابة الاستجارة من الرمضاء بالدار فلقد التجأت سابقا لتوفير قوت الناس إلى الاقتراض، وهذا اليوم لم يعد ممكنا لأن الدولة باتت عاجزة عن تسديد ديونها ولم تجد من يقرضها، ومرة أخرى ذات السؤال نفسه ما هو الحل؟ في ظل هذه الدولة لا حلول لأنها هي المشكل ونظامها هو الأزمة والقائمون عليها هم من نتاج ذلك النظام، لذا لا خير يرجى منهم بدليل أن الرئيس «قيس سعيد» كلما احتدمت واشتدت أزمة الحبوب يستدعي رئيسة حكومته «نجلاء بouden» ويبدأ في اجترار سرديته الممجوجة من قبيل «هناك من يتامر على الدولة» و«هناك من يعرقل سير الإصلاحات» و«هناك من يفعلن

يسبحون بحمدها وحمد وجهة نظرها صباح مساء، ولهذا تعيش بلاد المسلمين الأزمة وشظفها، كما هو حاصل اليوم في تونس تحت قيادة الرئيس «قيس سعيد» حيث يعاني أهلها من ندرة الخبز، نعم الخبز الذي أصبح مادة نادرة يصعب جدا الحصول عليها، فمن يريد الحصول على ما يسدّ حاجته يتوجب عليه الوقوف منذ ساعات الفجر الأولى في طابور لمدة ليست بالقصيرة وبعد رحلة انتظار شاقة ومرهقة ومن الوارد جدا أن يعود بخفي حنين يجر أنيال الخيبة.

أزمة الحبوب التي تتكدّ عيش أهل تونس أسس لها «بورقيبة» بعون من وزيره الأول «الهادي نويرة» في سبعينات القرن الماضي حين تم التوجه نحو اقتصاد الخدمات والرهان على قطاع السياحة، وبدء رحلة التهميش المنمنج لقطاع الفلاحة لغاية في نفوس المستعمرين وخدمة لحفنة من أرباب المال والنفوذ. رحل «بورقيبة» و«بن علي» وواصلت معه الدولة تهميش الفلاحة واتجهت نحو توريد

هناك من يحمل مسؤولية الأوضاع المزرية التي تعيشها تونس إلى الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، وآخرون يلقون باللوم على الرئيس الحالي «قيس سعيد»، والحال أن الوضع الكارثي الذي تتخبط فيه البلاد نتيجة حتمية للمصيبة التي حلت بالأمة والتمثلة في هدم الخلافة الإسلامية وتحويل بلاد المسلمين إلى مرق متناثرة على رأس كل مرقعة وضع الأعداء حاكما يسير طبقا لما يحدده له مستعمر غاشم لا يرقب فينا إلا ولا ذمة، همه الوحيد فصل الأمة عن نظامها الذي ارتضاه لها رب العزة حتى يتمكن من الهيمنة على بلاد المسلمين ونهب خيراتها وجعلها أسيرة وجهة نظره والعيش وفق مفاهيمه العنفة والمخالفة تماما لمفاهيم الإسلام التي لها مصدر وحيد وأوحد هو الوحي كتابا وسنة.

لقد صنع المستعمر أبطالا وزعماء وهميين روج لهم بين المسلمين إما بكفاحهم الكاذب ضده زمن احتلاله المباشر لبلادنا مثل «بورقيبة» و«أتاتورك» أو عن طريق الإعلان عن معاداته، معاداة لا تتخطى حدّ الخطابات والكلام الخلب مثل ما كان يفعل «معمر القذافي» و«جمال عبد الناصر» و«صدام حسين» وغيرهم من حكام المسلمين العملاء، هذه النوعية من الحكام عانت منها الأمة ومازالت تعاني إلى يومنا هذا، قد تختلف سياساتهم وبرامجهم لكن جميعهم دون استثناء مرتنون ارتهاننا لا ينقطع للقوى الاستعمارية

## قمة روسيا إفريقيا الثانية:

### تنافس دولي في إفريقيا ورهانات استعمارية بحته

المقبلة سنتمكن من تأمين شحنات مجانية من 25 إلى 50 ألف طن من الحبوب لبوركينا فاسو وزيمبابوي ومالي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا على خلفية قلق دول أفريقية من توقف اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية في البحر الأسود قبل فترة قصيرة.

**التحرير:**

تعد هذه القمة عملا سياسيا من دولة تعمل جاهدة للفاك من عزلة تسعى الدول الغربية لوضعها فيها بعد خطوة الحرب على أوكرانيا، وهي بلا شك أسلوب استعماري غايته الأكبر هي الهيمنة ومدّ النفوذ.

الدبلوماسية الروسية في وقت تأججت فيه الحرب مع أوكرانيا وازدادت حدتها مع ازدياد حجم المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا.

وتعهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لدى افتتاحه القمة، لست دول من هذه القارة بشحنات حبوب مجانية "في الأشهر المقبلة". وأكد أنه "في الأشهر



ولإنجاحها والخروج بنتائج ملموسة، شرعت موسكو منذ عدة شهور في نشر رسائل دعم للدول الأفريقية وبعثا لها لابلو ما سية المتواجدة في موسكو. فيما كلف سيرغاي لافروف، وزير الخارجية الروسي من زيارته للعواصم الأفريقية لكسب دعمها. وتأتي هذه الجهود

"حدث هام"، هكذا وصفت القمة الثانية التي جمعت الخميس 27 جويلية روسيا بدول أفريقيا بمدينة سانت بطرسبورغ والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، وسيبوم هذا الحدث "الهام" في نظر موسكو حتى مساء يوم الجمعة. وهي القمة الثانية التي تنظمها روسيا بعد تلك التي جرت في 2019 بمدينة سوتشي، فيما يراود منها تقوية الشراكة بين الجانبين في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والعلمي.

القمة التي تسعى موسكو من خلالها إلى توثيق وتمتين "شراكتها" الاقتصادية مع القارة الأفريقية وجعلها "طويلة الأمد".

وقد شهدنا مثل هذه القمة خلال الأيام القليلة الماضية حدثين متزامنين لافتين للنظر تمثل أولهما في دعوة القمة التي انعقدت بباريس في جوان الماضي وجمعت أكثر من 40 دولة ومؤسسة مالية.. بمبادرة من الرئيس الفرنسي، دعوتها إلى مناقشة سبل إقامة نظام مالي عالمي جديد، يساعد الدول النامية

وهذه الدعوة المزدوجة إلى تغيير مؤسسات انبثقت عن الحرب العالمية الثانية هي أيضا من تداعيات الحرب الأوكرانية، ولكنها مجرد مناورة من مناورات الغرب المعتادة، وشقيلة جديدة لخداع الشعوب المسلوقة، في سبيل إبقائها تحت السيطرة وهيمنة الكاملة للنظام الغربي الاستعماري وهكذا سيظل حال المنطقة، محطاً أطماع

الدول الاستعمارية الكبرى، وساحة للنشد والجدب، وسوقاً مفتوحة لاستقطاب العملاء والمتعاونين مع المستعمرين والناهبين من كل الملل، كل هذا ما لم يقم للناس في هذه المنطقة دولة مبنية بنظام حصين، لا يترك لتلك الدول المتنافسة المجال للولوج لبلاد ممتدة على مناطق تحوي الثروات والأقوات والمغامر المحروم منها أهلها في ظل دويلات التبعية الاستعمارية التي ترزح تحتها اليوم.

## مؤتمر روما للهجرة

سببى أي عمل غير كاف».

### التحرير:

أولا لا بد من ملاحظة غياب الجانب الفرنسي والاسباني والمغربي وعديد الدول جنوب افريقية عن هذا المؤتمر وهم المعنيون أساسا بموضوع المؤتمر. ومنها دول مصدرة للمهاجرين مثل إريتريا والصومال والسودان، لنجد في المقابل دولا أخرى غير معنية بالهجرة في المتوسط، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يعدّ دليلا على التوجّه نحو توفير الدعم المادي لمكافحة الهجرة بمقاربة أمنية بحتة.

ثم إن ما قالته ميلوني من أنه «يجب علينا تنمية إفريقيا» وبأنه «لا بد من تحسين ظروف الحياة في الدول التي ينطلق منها المهاجرون» لا يبدو أن يكون كلام مجاملة لبعض الحاضرين. وإلقاء نظرة سريعة على المذكرة «النموذج» مع تونس يغني عن البحث عن أية حجج لدحضه. وحتى لو سلمنا بحسن نية الأوروبيين -وهو مستحيل-، فإن الثمن المدفوع في المقابل باهظ للغاية، إذ أنّ النقاط التي جاءت في اتفاقية الشراكة

استضافت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، الأحد 23 جويلية 2023 في العاصمة الإيطالية مجموعة من قادة دول حوض البحر المتوسط، بهدف تعميم أساليب تعاون جديدة بين البلدان التي ينطلق منها المهاجرون والبلدان المضيفة، على غرار الاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي وتونس بهدف الحد من وصول المهاجرين إلى القارة.

وفي ختام محادثات استمرت ساعات أعلنت رئيسة الوزراء اليمينية المتطرفة إنشاء صندوق سيتم تمويله في مؤتمر أول للجهاز المانحة لم يحدد موعده بعد، في مبادرة سبق أن ساهمت فيها الإمارات بمئة مليون يورو.

وفي حين لم يرشح عن المؤتمر أي تدبير ملموس آخر، فقد اعتبرت ميلوني أن الخطوة تعد «بداية عمل طويل الأمد»، مع إطلاق «عملية روما» التي حدت أولوياتها، وعلى رأسها «محرارة الهجرة غير النظامية، وإدارة تدفقات الهجرة القانونية، ودعم اللاجئين، وخصوصاً التعاون الواسع النطاق لدعم تنمية أفريقيا وخصوصاً بلدان المغادرة (المهاجرين)، إذ بدونها

قضت بإعطاء الضوء الأخضر للأوروبيين، أولا لطرد وإرجاع كل التونسيين الموجودين في كل دول أوروبا في حالة غير نظامية، مع عود واهية بالإدماج والتشجيع وغيرها من الأكاذيب الأوروبية التي لم تعد تنطلي على أحد باستثناء الطرف الحكومي التونسي الذي ابتلع الطعم بسهولة مصدقا كل الترهات الأوروبية. ثانيا للولوج إلى قطاع الطاقة المتجددة لفسح المجال من جديد أمام الشركات الأوروبية الربحية لنهب الطاقة من البلاد بأبخس الأثمان. وفي المقابل فإن ما ورد في المذكرة مع تونس من عمل على «إرساء شراكة مواهب لتشجيع الهجرة الشرعية لصالح الطرفين، وذلك حسب حاجيات تونس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في علاقة بالأنشطة والمهن التي يقع تحديدها بصفة ثنائية» فلم يفهم منه سوى التشجيع على هجرة انتقائية تردّب فقط بالأطباء والمهندسين والخبراء في مجالات متعدّدة، مع ازدياد ضمني لغيرهم.

يذكر أنه خلال حملة الانتخابات التشريعية التي أوصلتها إلى السلطة في 2022، وعدت ميلوني «بوقف نزول» المهاجرين في إيطاليا. ومنذ ذلك الحين تعرقل حكومتها نشاط السفن الإنسانية وتعتمد إلى تشديد الإجراءات المهنية في حق المهاجرين وسط البحر وفي محتشدات الإيقاف داخل إيطاليا.

## خلال جولة بالعاصمة يوم "عيد الجمهورية" قيس سعيد يضع المقدمات الأولى للانتخابات الرئاسية

خالف كل من سبقوه في رئاسة البلاد، ولم يلق كلمة بمناسبة الذكرى 66 لإعلان قيام الجمهورية في تونس، ولم يلقي خطابا احتفاليا بالذكرى الثالثة لـ 25 جويلية 2021، تاريخ دخول البلاد مرحلة ما أسماه هو "الاستثناء" بتطبيق الفصل 80 من دستور 2014، واستبدل الكلمة على ما يبدو بزيارة ميدانية إلى منطقة السيجومي والقصبية وجامع الزيتونة والمدينة العتيقة وشارع بورقيبة بعد ظهر الثلاثاء 25 جويلية 2023 وسط تعزيزات أمنية استثنائية.

وفي غياب الكلمة أو الخطاب كان بلاغ رئاسة الجمهورية المنشور على الصفحة الرسمية للرئاسة موجزا ومقتضبا لكن شريط الفيديو كان شافيا وضمافيا وتضمن العديد من الرسائل المباشرة وغير المباشرة التي أراد الرئيس إيصالها إلى الجميع.

التسجيل الذي يمتد لحوالي ست دقائق ونصف كشف حوارات جدّ هامة بين "مواطنين" ورئيس الجمهورية، فقد عبروا عن مشاغلهم واشتكوا من انقطاع التيار الكهربائي والمياه الصالحة للشرب إضافة إلى نقص مادة الخبز، وكعادة أي مسؤول، طمأنهم وتعهد لهم بتحسين الأوضاع في

سؤال إن كان سيترشح للانتخابات الرئاسية القادمة، انه لن يسلم البلاد إلا لوطني، فإن الرجل بدا واضحا ومقرراً العزم على مواصلة التجربة مع الجمهور الذي لا يزال على العهد معه، وبالتالي يمكن القول أن قيس سعيد هو أول المرشحين في السباق الرئاسي للعام القادم.

**أولا** إن الانتخابات مهما كان نوعها ليست وقوفا في الطوابير وغمسا للأصابع في الحبر الأزرق ثم فرز الأصوات وإعلان نتائج، بل هي عملية اختيار لمن له القدرة على تسيير شؤون البلاد والعباد وفق نظام حكم قويم تتركس فيه الأمة سلطانها فعلا لا قولا.

**ثانيا** لقد تواترت الانتخابات في بلادنا بعد انتفاضة 14 جانفي 2011، والطريف أنه بعد كل انتخاب يظهر في الصورة من المواطنين من يعبر عن ندمه ويتعهد بقطع إصبعه الذي غمسه في الحبر في المرة القادمة، ومع ذلك تتواتر الانتخابات.. وهو ما يؤكد تواصل سيطرة النظام الغربي الخادع على شعوب الأمة جمعا، وتواصل انخداع الناس بالانتخابات التي تديرها دوائر الحكم الرأسمالي العلماني المتلونة كل فترة، حسب كل ظرف ومتطلباته.

المستقبل.

ولعل أهم ما جاء في الفيديو والذي يعدّ جديدا هو الحوار الذي دار بين الرئيس وأحد المواطنين في الدقيقة الأولى حيث يقول ابن المنطقة الشعبية لرئيس الجمهورية "أحنا معاك في الانتخابات الجاية"، فيجيبه الرئيس "وأنا معاكم وقضيتي قضيتكم وماشيين إلى الأمام وبالشوية بالشوية تو نوصلو" ويضيف بعد ذلك "نحن ماضون قدما ولن نتراجع" ..

ولا نخال أن المواطن يتحدث عن انتخابات بلدية أو انتخابات مجلس الأقاليم والجهات بل المقصود في تقديرنا الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها سنة 2024 وفق ما نص عليه دستور 2014 ووفق ما أكدته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الحالية. ولا نخال أيضا أن إدارة الاتصال والإعلام برئاسة الجمهورية بنشرها هذا المقطع لم تنتبه إلى مضمونه وإلى أهم رسالة فيه موجهة للجميع.

ويمكن القول إنه بخلاف المرة السابقة التي فهم من خلالها البعض أن رئيس الجمهورية الحالي قيس سعيد قد لا يذهب إلى انتخابات رئاسية في موعدها سنة 2024 عندما زار ضريح الحبيب بورقيبة في ذكرى وفاته في أبريل الماضي حين قال عند الإجابة عن

**ثالثا** إن الانتخابات التي لا تقطع مع هذا النظام المخادع الذي نعيش تحت ظلمه وخداعه وزيفه اللامتناهي، ولا تفرز تغييرا جذريا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للناس تصبح عملية عقيمة لإهدار الوقت والأعمار والطاقات وإجراؤها بعد كل ما شهدناه من فشل وزيف ومخاتلة لهذا النظام يعتبر تأمرا على البلاد والعباد، وإصرارا على قطع الطريق أمام طموح الشعب في التغيير الحقيقي.

**رابعا** إن إجراء الانتخابات من أجل الانتخابات أمر يسير والتقدم للانتخابات دون برنامج ليس بالضرورة عائقا أمام النجاح فيها وهو ما حصل مع الرئيس الحالي قيس سعيد فقد انتخبه تونسيون لـ "نظامه يديه" مثلما انتخبوا من قبله من ظنوا أنه يخاف الله أو من له خبرة في تسيير الدولة وبالتالي فإن المنافسة في ظل المسرح الديمقراطي المخادع السائدة لن تكون على البرامج والرؤى بقدر ما ستكون على صورة وشعبية وشعبوية هذا المرشح أو ذلك.

إن للانتخابات في ظل حكم الرأسمالية في نهاية المطاف مسرح يفتح بعد كل فترة أمام شعب يهدأ برهة ويثور أخرى، فتكون النتيجة بعد الانتخابات بروز وجه متجدد لمنظومة حكم عاجزة على تقديم أي شيء للناس ومتشبّثة بالمواقع لدرجة أصبحت فيها مستعدة لفعل أي شيء من أجل البقاء في الحكم ويدفع الشعب التونسي في كل المراحل ثمنا باهظا لمنحه الثقة لمن هو ليس أهلا لها، فهل بتلك العملية التمثيلية ذاتها ستتغير الأمور في 2024 ؟

## (الأجص) نموذجاً

# الهجرة من الظاهرة الاجتماعية إلى التوظيف السياسي 1/2

إليها خالية من السّكان أو ليست تابعة لمجموعة بشرية أخرى. لأنّه إذا كان المكان المقصود بالهجرة مأهولاً مسبقاً بالسكان فإنّ الهجرة في هذه الحالة تلتبس بالغزو والصّراع والتنافس بين مكونين مختلفين، وتكتسب بعداً اقتصادياً وآخر ثقافياً، وهذا باب مشروع على التوظيف السياسي: فالهجرة إلى جانب كونها ابتداءً لظاهرة اجتماعية فهي تحتل أيضاً جانباً اقتصادياً: فلو ضربنا صفحاً عن الدوافع الاقتصادية للهجرة (الفقر - البطالة - شحّ الموارد الطبيعية...) فإنّ انتقال أهداف بشرية من حيزٍ طبيعيّ ديموغرافيّ اقتصاديٍّ إلى آخر من شأنه أن يحدث أزمة اقتصادية في المهجر، لأنّه يقضي إلى اختلال بين الموارد الطبيعية المحلية والتركيب السكانيّ الطارئة، ويتطلب إعادة توزيع الثروة واقتسامها وفق المعطيات البشرية الكمية الجديدة. وطبيعيّ أن ينجرّ عن هذا الحراك ضغط على الموارد الطبيعية المتاحة (مراعي - مياه - غابات - أراضي فلاحية - مناجم - ثروات - سلع - خدمات...) وتكالب عليها واستغلال مشطّ لها وإنهاك لمقدّراتها ونضوب لمخزونها، بما يؤثّر سلباً على السلع والأثمان والجودة والكمية والتوعية واليد العاملة والأجرة... أي على إشباع الإنسان لحاجاته بما يهدّد وجوده. بهذه الكيفية وشيئاً فشيئاً، يبدأ مصطلح (هجرة) بفقدان براءته وحياده، وتتزوّد ظاهرة الهجرة بمخالب وتكتسب رائحة البارود وطعم الدماء البشرية... غير أنّها تبقى رغم الحساسية المفرطة والأزمات العابرة، ظاهرة عادية صحية تحت السيطرة..

### ظاهرة ثقافية

إنّ البعد الاقتصاديّ - وإن كان فعّالاً في جنوح ظاهرة الهجرة نحو التسييس - إلا أنّه مازال بالإمكان تحييدها عن التوظيف السياسيّ.. لكن كلّما تقدّمنا في التفاصيل كلّما تدرّجنا من الحيد إلى الحساسية إلى الخطورة، ففي التفاصيل يسكن الشيطان: فالهجرة - في أخطر وجه من وجوها - هي ظاهرة ثقافية حضارية، أي هي انتقال لأدفاق بشرية من حيزٍ جغرافيّ إثنيّ وعرقيّ إلى آخر.. فالبشر كائن حيّ ينتمي إلى جنس ويعتق عقيدة ويتحدّث بلغة ويكتسب ثقافة ويمتلك وجهة نظر في الحياة.. فانتقال الكائن البشريّ من مكان إلى آخر هو عملياً انتقال لأجناس وأديان وعقائد وثقافات وحضارات ووجهات نظر في الحياة.. فكلّ هذا الخليط العرقيّ والإثنيّ والحضاريّ والتاريخيّ هو الذي سيهاجر: فالهجرة إذن ليست مجرد انتقال في المكان بقدر ما هي انتقال من فضاء عرقيّ وإثنيّ وتاريخيّ وثقافيّ وعقائديّ ولغويّ ودينيّ وحضاريّ.. إلى آخر قد يكون مختلفاً عنه أو متنافراً معه أو ضديداً له، بما يقضي إلى احتقان بين المكونين - الأصليّ والوافد - قد يتطور إلى صراع مميّت، لأنّه صراع هوية صراع وجود أو عدم، وأمثال هذه الصراعات يتخذ حيالها إجراء الحياة أو الموت.. فالهجرة بوصفها ظاهرة ثقافية تستهدف مكونات الهوية وأسس الانتماء الحضاريّ والعقائديّ وتفرض بالحتم إلى تغيير التركيبة العرقية والإثنية للأصليّ أو للوافد، بحيث يذوب أحدهما في الآخر، فتنتعش ثقافة الغالب وعقيدته ولغته وحضارته وديانته ووجهة نظره في الحياة على حساب هوية المغلوب التي تطمس - أو في أفضل الحالات - تثقّ وتشمخ، وهذا باب مشروع على السياسة والتوظيف السياسيّ..

### وبالمحصلة..

بالمحصلة، وبعد أن أضانا الزوايا الطبيعية التلقائية الممكنة

في أقل من خمس سنوات (2019/2023) وجدت تونس نفسها في قطب رحي ظاهرة الهجرة غير النظامية للأفارقة جنوب الصحراء (الأجص)، تكتوي بلفحها ولهيها وتنوء بحمل تبعاتها ومخزجاتها وتسدّد فاتورها التي لا ناقة لها فيها ولا جمل فضلاً عن كونها إحدى أبرز ضحاياها.. فأفريقية قديماً - تونس حديثاً، ظلت عبر تاريخها مقصداً للأدفاق الهجرية وحضناً دافئاً للمكويين والمهجّرين (الأندلس - صقلية - البلقان - طرابلس - الجزائر...) ورحى انطلحت فيها الفوارق العرقية والجنسية (فينيقيين - رومان - عرب - بربر - أتراك - موريسكيين - زنوج...) وبوتقة انصهرت فيها الإثنيات والمذاهب (سنة - شيعية - خوارج - إباضية - صوفية...) وذابت كلّها تحت راية (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وضمن (عقد الأشرقيّ) ومذهب الإمام مالك وطريق الجند السالك.. هذه (الجتة الهجرية) الأمانة استحالته - في مفارقة مهينة - مخفر حراسة متقدّماً للقارة العجوز وممتصّ صدمات لها وغربالاً لطالبيّ الهجرة واللجوء إليها وشرطيّاً وسجّاناً وجلّاداً مكلفاً بالمهمّات القذرة نيابة عنها، على غرار الاعتقال والتعذيب والاستنطاق والإبعاد والترحيل.. بل ويراد لها أن تصبح مكاناً لتوطين المهاجرين الأفارقة، بما يهدّد السلم الأهليّ للمجتمع التونسيّ ويؤزّم وضعيته الاقتصادية المتردية بطبيعتها ويضرب تجانسه العرقيّ والإثنيّ في الصميم ويصم التونسيين بعار العنصرية وشنارها الأبديّ.. كل هذا مقابل حفنة من اليوروبات وقرض ربويّ بشروط مجحفة من صندوق التقدّم الدوليّ..

### ظاهرة اجتماعية

ممّا لا شكّ فيه أنّ المستوى الصّفر للهجرة أنّها ظاهرة اجتماعية بحته واكبت المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ دون أن تثير المشاكل بوصفها حركة طبيعية: لكن الملاحظ في العقود الأخيرة أنّه قد وقع تسييسها بشكل مشطّ بما أفضى إلى أورتها ثمّ تدويلها وإخضاعها لترسانة من العهود والمواثيق.. وحسبنا فيما يلي أن نتتبّع مسار هجرة مصطلح (هجرة) من الظاهرة الاجتماعية إلى الظاهرة السياسية، عسانا نفهم مكامن الخطورة فيه ودواعي توظيفه السياسيّ: فككّل مولود جديد، ولد مصطلح الهجرة بريئاً وديعاً خالياً من أيّ شوائب سياسية، عبارة عن صفحة بيضاء لا يحتمل إلاّ معناه اللغويّ الذي يفيد مجرد الانتقال في المكان.. فالهجرة لغة هي انتقال أدفاق بشرية من حيزٍ جغرافيّ إلى آخر بدافع العوامل الطبيعية المناخية أو الديموغرافية البشرية: فيسبب شحّ الموارد الطبيعية ومعجزها عن الإيفاء بمتطلبات الناس (تضخم سكانيّ - تغيّر مناخيّ - جفاف - تصدّر...) تضطرّ المجموعات البشرية للانتقال إلى فضاءات جغرافية أخرى أرحب تلبّي لها احتياجاتها، وهذا ما يطلق عليه بالهجرة، وقد مارستها تاريخياً جميع الشعوب دون إشكال.. فواقع الهجرة ابتداءً أنّها ظاهرة اجتماعية من شأنها أن تعيد التوازن الطبيعيّ بين الجنس البشريّ ومحيطه الجغرافيّ بما يشبع متطلباته.. وهي بذلك ظاهرة صحية في الأصل وتلقائية اختيارية لا علاقة لها - ابتداءً - بالسياسة..

### ظاهرة اقتصادية

غير أنّ هذا الاستنتاج الأوليّ يبقى حكماً شبه نظريّ، لأنّه لا ينطبق على واقع الهجرة إلاّ في حال كون الوجهة المهاجر

والخارجة عن التدخّل البشريّ لظاهرة الهجرة، نجزم ابتداءً أنّ الأصل في الهجرة ظاهرة اجتماعية اقتصادية ثقافية، يلجأ إليها الإنسان كلّما اختلّ التوازن بينه وبين محيطه الطبيعيّ.. فهي ظاهرة صحية بامتياز من شأنها أن تعيد التوازن المفقود بين الموارد الطبيعية وحاجات الإنسان بما يمكنه من إشباعها إشباعاً كلياً.. كما تساهم بشكل فعّال في انتشار الجنس البشريّ وتعمير الأرض واستغلال مواردها على أحسن وجه، هذا دون أن ننسى دورها الرئيسيّ في تلاقح الأجناس والثقافات وانتشار العقائد والحضارات.. فالهجرة - كانت ومازالت وستظلّ - محرّكاً للتاريخ ومحفّزاً للحضارة: فقد كانت وراء الأحداث المفصلية في التاريخ الإنسانيّ، كما كانت وراء نشأة وانتشار كبرى الحضارات البشرية، والأمثلة التاريخية على ذلك عديدة، ودونكم الفتوحات الإسلامية والهجرات الأوروبية نحو شتّى بقاع العالم: فالفتوحات الإسلامية هي في وجه من وجوها انتقال لقبائل وشعوب عربية مسلمة نحو شمال إفريقيا وشرق آسيا وجنوب أوروبا محمّلة برسالة الإسلام واللغة العربية ما ساهم في توسّع الحضارة الإسلامية.. في نفس السياق تندرج هجرة قبائل آسيا الوسطى نحو الجنوب والشرق الأوسط، ودورها في انتشار الإسلام إلى حدود الفلبين وبحر الصين الجنوبيّ، وفي نشأة الإمبراطورية المغولية المسلمة بالهند والدولة العثمانية بآسيا الصغرى.. كما أنّ هجرة الأوروبيين إلى العوالم الجديدة كان لها دور فعّال في بلورة الحضارة الغربية وقوتها وتوسّعها في الأمريكيتين وقارة أستراليا ثمّ استباحتها للعالم عن طريق الاستعمار، ولا يخفى ما لهذا الحراك من تأثير جذريّ على التاريخ البشريّ..

### ظاهرة سياسية

على غرار سائر الظواهر الإنسانية عموماً والاجتماعية خصوصاً، لم تسلم ظاهرة الهجرة من التوظيف السياسيّ - بل إنّها قد اختزلت في العصر الحديث في هذا الجانب السياسيّ المظلم، وانقلبت من ظاهرة طبيعية تلقائية صحية إلى مأساة اجتماعية إنسانية وراءها أيداء سياسية خبيثة.. فالهجرة بوصفها ظاهرة سياسية يقصد بها الهجرة القسرية المفترقة غير الطبيعية ولا التلقائية: فهي عبارة عن تهجير منظم، أي دفع ممنهج لأدفاق بشرية - مباشرة أو بشكل غير مباشر - إلى الانتقال من حيزٍ جغرافيّ عرقيّ إثنيّ إلى آخر بدوافع سياسية أو لتحقيق أهداف سياسية.. والتوظيف السياسيّ للظاهرة - كما يحتمل ركوبها حين وقوعها ثمّ تطويعها وتسييرها والتحكّم فيها - يحتمل أيضاً إيجادها من عدم بالإحتطاب لها والتخفّ في كبرها واحتضان أسبابها ومسبباتها حتى تتحقّق ميدانياً، ثمّ استغلالها وتوظيفها.. ومن أشهر مظاهر التوظيف السياسيّ للهجرة يمكن أن نذكر: الاستعمار الاستيطانيّ (فرنسا في الجزائر - اليهود في فلسطين..)، الحروب الأهلية (سوريا - العراق - السودان..)، التطهير العرقيّ (البوسنة - كوسوفو - تركستان الشرقية - بورما..)، تغيير التركيبة العرقية والإثنية (شرق إفريقيا - مخطّط الهلال الشيعي - شبه جزيرة القرم..)، تفكيك العالم الإسلاميّ (تقسيم الهند - جنوب السودان - تيمور الشرقية - كشمير..)، الضغط والابتزاز (الأجص): فالتحكّم في حنيفة اللاجئين الأفارقة أضحى هذه الأيام من أخطر الأسلحة التي تشهرها القوى العظمى فيما بينها للصراع على المصالح: على غرار ضغط بريطانيا على إسبانيا بواسطة المغرب، هزّ استقرار تونس من طرف أميركا لإيجاد موطئ قدم فيها، ضغط أميركا على أوروبا بواسطة تونس وليبيا.. (يتبع)

# حرق المصحف الشريف وردود الفعل السياسية المناقفة

(مترجم)

إن أحداث حرق المصحف الشريف الأخيرة في الدنمارك والسويد، وردود الفعل اللاحقة في الداخل والخارج، تستدعي إدراك بعض النقاط الأساسية:

- حرية الكلام أداة للسلطة السياسية وغطاء ضعيف لغياب القيم الحقيقية.
- إن السياسة المستمرة في معاداة الإسلام من الحكومات المتعاقبة هي التي غذت كراهية الإسلام في شرائخ المجتمع وخلقت التوتر والاستقطاب بين المجموعات السكانية.
- منذ الرسوم البغيضة ذات الدوافع السياسية في عام 2005، حرّضت الدنمارك وسهلت أبشع أعمال الكراهية الموجهة ضد المسلمين، على الرغم من الآثار الضارة الواضحة على المجتمع.
- محاولة الحكومة اليائسة لغسل يديها من «إدانة» وزير الخارجية لارس لوك راسموسن، بعد احتجاجات عالمية كبرى، هي محاولة مناقفة ويمكن تمييزها بسهولة.
- لا قيمة للإجراءات والتصريحات الفارغة من الأنظمة في البلدان الإسلامية. فهذه الأنظمة ترتكب الجرائم بحق القرآن الكريم ليل نهار.
- إن الإجراءات المناسبة؛ الدبلوماسية والاقتصادية، والعسكرية إذا لزم الأمر، لمواجهة هذه الانتهاكات المستمرة على مستوى الدولة، لا يمكن رؤيتها في أي مكان في ظل غياب قوة سياسية في البلاد الإسلامية تمثل إرادة المسلمين جميعا في العالم.

إلياس لمرباط

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك

## حذار من المصاييح الكاذبة التي يُراد بها حجب ضوء النهار

الله، وإن الأمة التي تريد أن تترك ما فاتها عليها أن تحول هذه الرسالة إلى سلوك يمشي على الأرض، وقرآن يتحرك، ليملا جنبات الأرض عدلا ونورا، ليصنع حياة حرة كريمة تصلح لجميع البشر، فالأمة التي تريد أن تنهض عليها أن تنقل التوجيه الرباني من ميدان النظر إلى واقع التطبيق، فتنقل مبادئ الشريعة السماوية، لتصبح واقعا حيا يشمل جميع مناهج الحياة، بنظمها وقوانينها، كذلك لا تكتمفي أن تكون رسالتها عظيمة إلا بحملها إلى العالم كما أراد الله سبحانه لها، وكما حملها أسلافنا العظام من قبل.

ولكن هذه الرسالة تريد نماذج صالحة تحملها لتسير بها بين الناس، والعجب كل العجب كيف يكون كتاب الله يهدي للتي هي أقوم وهو بين أيدينا ويتلى في مساجدنا وفي بيوتنا ونحن أمة الهرج والمرج، كيف يستقيم هذا الأمر؟! نعم السبب واضح؛ إننا نعيش بلا هدف ولا غاية، حتى أصبحت عبادتنا عادة لا روح فيها، وحتى صرنا عبئا ثقيلنا على الإسلام، أو بالأحرى رقما يذكر، وهذا ما كان ليحصل لو أننا أدركنا الغاية التي خلقنا الله من أجلها.

ولكن يبقى الأمل المنشود والوعد المصدق بأن الإسلام بإذن الله ستشرق شمسها عاجلا أو آجلا، كذلك علمنا الإيمان أن نكون مطمئنين في حياتنا رغم الظروف الحرجة، لاعتقادنا الجازم بأن الله معنا، وأن الإيمان لا يصادق عليه سوى العارفين بقدرة الله، الواعين لما يجري من حولهم والعاملين من أجل إعادة واستئناف الحياة الإسلامية بإذن الله، الذين يدركون طبيعة الأساس الميم الذي يبنيون عليه ثقمتهم بالله، وهؤلاء هم الذين يستحقون قيادة المجتمع، نسألته تعالى أن يكون هؤلاء هم الرائد الذي لا يكذب أهله، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ).

أسس العسكري  
ها هي وسائل الإعلام تنقل لنا أحداثا تدمي القلوب، ووقائع تبكي العيون والمشهد يتكرر كل يوم: قتل وغرق وتهديم للبيوت، صور لقتلى أطفال وشيوخ وشباب، نساء ترملت وأطفال تيتمت، أصوات مدافع وطائرات وصواريخ، ودموع وأهات ومواجع، كل هذا يحدث في بلاد المسلمين، ففي سوريا ظلم للعباد والبلاد، وليبيا ضاعت في زوبعة الصحراء، وسلطة المسلمين الغذائية السودان اختطفت، والعراق يئن تحت كابوس السراق والفاستدين، فقر وعوز هنا وهناك، وأما فلسطين فعار في جبين التاريخ، وضاع اليمن السعيد، والقائمة تطول....

كل ذلك ضاع بضياغ الراعي الحامي عن بيضة المسلمين، ضاع يوم ضاعت دولة الإسلام، لذلك نعيش اليوم عصرا من عصور الجاهلية ولكن بثوب آخر، وربما يكون أشد جاهلية من عصر الجاهلية الأولى، أصبحنا تصنع أصناما ربما لم تكن مثل أصنام ذي قبل، لكنها أصنام، يعبدونها الذين استمرؤوا أن يكونوا ذيوالا للغرب الكافر المستعمر وأتباعا لعمالته الذين نصبهم حكاما علينا.

ألم يئن الأوان أن نخلع ثوب العبودية، لنعيد ترتيب أوزاننا كي ندرك ما فاتنا؟! حذار حذار من المصاييح الكاذبة التي يراد بها حجب ضوء النهار بأسماء براقية، فتارة باسم الديمقراطية وأخرى باسم الشعوب تصنع المستقبل، وكلها أحاديث معسولة لحجب ضوء الشمس أن يسطع على هذه الحياة التي عفتها الأنظمة الوضعية، للحيلولة دون عودة الإسلام إلى واقع الحياة.

إن هذه الأنظمة إلى زوال بإذن الله، ولا شك أن الذي يحدث اليوم وتتمر به بلادنا هو نتيجة حتمية لابتنعادنا عن المنهج الحقيقي، وهي الرسالة التي هي وحي من

## قرار مجلس الأمن الدولي حول العنف ضد المعتقدات الدينية خداع

رمضان أبو فرقان

تضايق المصلين مؤخرا من خلال دخولها المسجد بالأحذية؟ فهل يمكن لمجلس الأمن اتخاذ قرار بحماية القرآن الكريم؟!

- أليست الصين العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي تقتل مسلمي تركستان الشرقية، وتضع رجالا في منازل عائلات مسلمة بطريقة مثيرة للاشمئزاز وتفصل أبناء المسلمين عن عائلاتهم تحت اسم الاندماج؟ فهل يمكن توقع أن يتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا لصالح الإسلام والمسلمين؟!

- أليست فرنسا العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي تستغل ثروات وشعوب البلاد الإسلامية مثل الجزائر وموريتانيا والسنغال وبلادا إسلامية أخرى، وتسيء لرسول الله ﷺ في كل فرصة؟ فهل يمكن توقع أن يتخذ مجلس الأمن قرارا لصالح الأمة الإسلامية؟!

بالطبع لا يمكن توقع ذلك، إن ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ مثل هذا القرار هو التخفيف على الحكام العملاء الذين هم في وضع صعب في مواجهة احتجاجات المسلمين الواسعة حول العالم وفي البلاد الإسلامية ضد حرق المصحف الشريف وخاصة في السويد، والتأكد من بقاء هؤلاء الحكام خدما للكافرين.

لذلك أيها المسلمون: لا تنخدعوا بقرارات هذا المجلس الذي لا يخدم أي غرض سوى اتخاذ قرارات لمصلحة الكفر والكفار، فالخلعوا الحكام العملاء الذين يستعينون بمؤسسات الكفر من دون الله ورسوله ويتخذون الكفار أولياء من دون المؤمنين، وأقيموا دولة الخلافة التي سترد فوراً على اعتداءات الكفار ومؤسساتهم ضد الإسلام والمسلمين، كما فعل الخلفاء في العاصي حتى لا تفكر هذه المؤسسات المعادية مرة أخرى بخداع المسلمين.

يقول الله تعالى: [هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ حُجُوتَهُمْ وَلَا يَجُورُكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لِقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَيْتَكُمْ الْأَتَامِلَ مِنَ اتَّقِيزُ قُلْ مُؤْتُوا بِعَقْدِكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِذَاتِ الصُّدُورِ].

### الخبر:

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع مشروع القرار الذي قدمه المغرب، والذي يقر بجمع أشكال العنف ضد الأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية وكتبهم المقدسة وأماكنهم الدينية باعتبارها انتهاكاً للقانون الدولي.

في القرار وُصفت جميع أعمال العنف ضد الأفراد بسبب دينهم أو معتقدتهم وكذلك أعمال العنف ضد الرموز الدينية والكتب المقدسة والمنازل وأماكن العمل والممتلكات والمدارس والمراكز الثقافية ودور العبادة للأفراد، بأنها انتهاكات للقانون الدولي وأدينت بشدة. (ntv.com.tr، 25/07/2023).

### التعليق:

بادئ ذي بدء، يجب أن نعلم أن دول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، معروفة بعدائها للإسلام، وقد اعتادت تحقيق أهدافها ومصالحها على حساب الآخرين. إن مجلس الأمن له تاريخ مظلم، مثل تهجير أهل فلسطين، ومذبحة شعب البوسنة والهرسك، ولم يتحرك أثناء فصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا وجنوب السودان عن السودان، وأعضاؤه بشكل عام شاركوا في احتلال أفغانستان زمن الاتحاد السوفيتي، والنااتو، وفي عدم اتخاذ أي قرار ضد نظام بشار الوحشي.

والآن من الضروري أن نسأل كل مسلمي العالم:

- أليست أمريكا العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي تسببت في مقتل آلاف المسلمين على يد روسيا وإيران لقمع الثورة المباركة للشعب السوري المسلم، وتصف من يدافع عن الإسلام ومن يعمل من أجل تحكيمه بالإرهابيين؟ فهل يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا لحماية الإسلام والمسلمين؟!

- أليست روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي ارتكبت مجازر في سوريا وأجهزة أمنها

## ملف التحرير الشهري:

## الأمن الغذائي:

## فلاحتنا، السلاح المثلوم

ما الذي أدى بالإنسان في تونس أن يشقى للحصول على خبز يومه، وقد لا يحصل على مراده؟ ما الذي أحوج التونسي إلى جملة من مستلزمات الحياة اليومية، كالسميد والزيت والحليب... وغيرها؟ لماذا تظل السفن المحملة بالحبوب، والزيوت، والمستجلب للبلاد أياما وشهورا تنتظر إفراغ حمولتها، ولا تقدر السلطة على الإيفاء بئمنها حاضرا، ولا تقبل الأطراف المقابلة الثمن نسيئة؟ وما الذي جعل السلطة القائمة في البلاد تقرر فقر تونس الغذائي بالحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، والحصار التجاري الذي تفرضه الأطراف المتحاربة على صادرات حبوب المنطقة؟ هل عمقت أرض تونس، أم لم تعد تفي بحاجة أهلها، فألجئ القائمون على أمرها إلى الاستيراد من الخارج، والحال أن البلاد كانت تسمى "مطمورة روما"، فكانت المصدر الغذائي الرئيسي لإمبراطورية كاملة؟ وما سبب شقاء أهلها الذين لا يكاد يتجاوز عديدهم الإثني عشر مليونا، على مساحة 163 ألف كم مربع، بينما يعيش 125 مليون ياباني على حوالي ضعف مساحة البلاد التونسية؟ للإجابة على هذه الأسئلة يتناول ملف التحرير الشهري لجريدة التحرير موضوع الفلاحة في تونس، ويعالج فيه أحكام الأراضي وسنن الإنتاج التي أودعها الخالق سبحانه وتعالى فيها، ثم يتناول مختلف فروع الإنتاج الفلاحي من حيث الطاقة المتوفرة والعوائق التي يسببها النظام الرأسمالي، والظلم المتوفرة لتحقيق الأمن الغذائي وإخراج البلاد من التبعية للأعداء في قطاع الفلاحة.

## معضلة فلاحتنا في حيازة الأرض وكيفية العمل فيها

إذا كان من نافلة القول أن الزراعة هي أحد الأركان الأساسية لاقتصاد أي بلد، مع الصناعة، والتجارة، وجهد الإنسان، فإن أساس الزراعة هي الأرض. وإن كان لجهد الإنسان، وخبرته، والآلات المستعملة، أثر في أنواع الإنتاج الزراعي وزيادته، ففضل دائما الأرض هي أساس الزراعة، والذي يعين وجه الإنتاج فيها هو كيفية حيازة الأرض، وكيفية العمل فيها، من أجل الإنتاج الزراعي، واستمرار هذا الإنتاج، والزيادة فيه. فالأرض وهي القابلة للإنتاج بذاتها حتى وإن كان علفا للحيوانات وحطبا للوقود، حتى وإن لم يباشر الإنتاج فيها أحد، فإن معالجة موضوع الأرض محصور بإنتاجها، واستمرار هذا الإنتاج، وزيادته، فصارت ملكيتها تعني الإنتاج قطاعا، إذ هو جزء من ملكيتها،

فنتحقق الملكية بوجود الإنتاج. وعلى ذلك، وجب أن تزول الملكية إذا لم يتحقق الإنتاج، بغض النظر عن سعة المساحات المملوكة أو قلتها، وبغض النظر عن مساواة الناس في ملكيتها وعدم مساواتهم.

وارتباط ملكية الأرض الزراعية بالإنتاج، يفي صلة ملكيتها بالمساحة المملوكة وضرورة الحد منها، ما دام مالكا قادرا على الإنتاج، حتى لا تعطل الأرض، ولا تحرم البلاد من نشاط ذوي النشاط الزراعي. على أنه على مالك الأرض أن يباشر عملية الإنتاج بنفسه، لارتباط الإنتاج بملكية الأرض، فلا يستغل جهود المنتجين الفعليين، حين يُفصل الإنتاج عن الملكية، بوجود ملكية للأرض لا تتولى الإنتاج، فيمنع بذلك تأجير الأرض للزراعة مطلقا، فيجبر مالك الأرض على أن يتولى هو إنتاجها بنشاطه الزراعي، وإلا أخذت منه الأرض دون مقابل.

اعتمادا على مَسَلْمَة أن الذي يعين وجه الإنتاج هو كيفية الحيازة للأرض وكيفية العمل فيها، أصبح السؤال الواجب طرحه للإجابة عليه هو: ما الذي حدا بتونس التي تبلغ مساحتها القابلة للزراعة ما مقداره 5 مليون هكتار، في حين لا تتجاوز المساحة المستغلة فعليا، من تلك الأراضي، إلا 24 بالمائة؟ ثم

ما مبرر استيراد تونس لما بين 54 و60 بالمائة من حاجياتها من القمح، أي أنها تستورد ما بين 30 و32 مليون قنطار سنويا، في حين لا يتجاوز إنتاجها المحلي العشرة ملايين قنطار؟ فكان لا بد من كشف العلاقة بين حقيقة ملكية الأراضي في تونس بهذا الاستغلال المتدني لجملة المساحة القابلة للزراعة، وما علاقة نوع هذه الملكيات بنسب الإنتاجية الضعيفة..

إذا خصمنا مساحة الأراضي الدولية الفلاحية (ملكية الدولة) والمقدرة بقرابة 500 ألف هكتار والمتأتية أساسا من تصفية الأحياس والأراضي المسترجعة من المستعمرين، ومساحة الأراضي الاشتراكية والمقدرة بحوالي 03 مليون هكتار، بما مجموعه ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف

هكتار، من جملة الأراضي الزراعية في البلاد التونسية، يكون مجموع الملكيات الخاصة من أراضينا الفلاحية، هو مليون وخمسمائة ألف هكتار فقط. وعلى هذا تحددت أغلب الملكيات للأراضي الفلاحية إلى الدولة وإلى ملكيات مشاعة مملوكة للجماعات تسمى بالأراضي الاشتراكية، وهي عبارة عن عقار مملوك لجماعات (قبلية مثلا)، تُمثل كل مجموعة بمجلس تصرف متكون من أعضاء منتخبيين من المجموعة وأعضاء معينين من الوالي، تحت إشراف ووصاية الدولة. وبما أن الذي يعين وجه الإنتاج في الأرض هو كيفية حيازتها، وكيفية العمل فيها، فإن خمسمائة ألف هكتار من أراضينا

الزراعية قد تعين وجه الإنتاج فيها بملكية "الدولة الوطنية" لها، والثلاث ملايين هكتار الأخرى، قد حدد وجه الإنتاج فيها تملك الجماعات لها، باسم الإشتراكية. فهذا ما حدد طبيعة الإنتاج فيها، فلا الدولة تقوم مقام الفلاح، فهي ليست بتاجر فتمتحن التجارة، ولا هي مقاول تقوم مقام المقاولين، ولا هي بفلاح تباشر مهام الفلاحين، وإنما عملها رعاية الشؤون،

وفتح الأفاق للطاقت حتى يبذل كل في مجاله. وكذلك الملكيات الجماعية، دلت التجارب الحسية، والوقائع الثابتة على إخفاق المزارع الجماعية في كل من روسيا الشيوعية والصين، رغم الكبت والضغط بكل وسائل الإكراه.

إلا أنه ومع كون ملكية الدولة الوطنية لهذه المساحات الهامة من الأراضي الفلاحية من أهم أسباب انخراط وجه الإنتاج، وكيفية العمل فيها، فإن الخطر الأعظم متأت من أصل ملكيتها لهذه الأراضي، بعدما خلفت الدولة التونسية المستعمر، على أساس القانون الذي سنه ذلك المستعمر لسلطو به على ملكيات الناس، وذلك أن خير الدين باشا "الوزير المصلح" باع سنة 1880 هنشير النفيضة، الذي كان أقطعه إياه حاكم البلاد سنة 1850، "أحمد باي" عقابا لملكه الأصليين، "أولاد سعيد" عقابا لهم على مناوئتهم لسلطته، لـ"شركة مرسيلا للقرض" الذراع الاقتصادية للقوة الاستعمارية الفرنسية.. ولما واجهت "شركة مرسيلا للقرض" سيلا من النزاعات والدعاوى أمام المحاكم الشرعية التونسية رفعها المالكون الشرعيون لهنشير النفيضة بما كانوا يمسكون من وثائق تثبت ملكيتهم، فإن دوائر القرار للسلطات الفرنسية التي احتلت البلاد بعد هذا الحدث بسنة، استشعرت الحاجة لتغيير قواعد إثبات الملكية العقارية في تونس، فاعتمدت تصورا قانونيا خاصا بالمستعمرة التونسية هو: قانون التسجيل العقاري التونسي الذي صدر بتاريخ 01 جويلية 1885، وهو القانون الذي أضحى على استيلاء المستعمرين على كثير من أراضي الأحياس، وبعض الأراضي المتروكة، وغير المستغلة من أملاك الدولة... حيث أفقد هذا القانون الاستعماري وثائق التملك، الأصلية، قوتها الثبوتية ونزع عن الحوز الفعلي للأرض أثره القانوني. إلا أنه كان من الممكن لقانون الجلاء الزراعي الصادر سنة 1964 أن يكون مدخلا لتصحيح مظلمة حرمان أهل الأرض من أرضهم، التي سلبها منهم المستعمر، إلا أن استيلاء "دولة الاستقلال" على تلك الأراضي وتملكها، بحكم نفس قانون التسجيل العقاري أدى مرة أخرى إلى تقييد

قانون التسجيل العقاري التونسي الذي صدر بتاريخ 01 جويلية 1885، وهو القانون الذي أضحى على استيلاء المستعمرين على كثير من أراضي الأحياس، وبعض الأراضي المتروكة، وغير المستغلة من أملاك الدولة... حيث أفقد هذا القانون الاستعماري وثائق التملك، الأصلية، قوتها الثبوتية ونزع عن الحوز الفعلي للأرض أثره القانوني. إلا أنه كان من الممكن لقانون الجلاء الزراعي الصادر سنة 1964 أن يكون مدخلا لتصحيح مظلمة حرمان أهل الأرض من أرضهم، التي سلبها منهم المستعمر



نفس قانون التسجيل العقاري أدى مرة أخرى الى تغييب الحقوق التاريخية لأصحاب الأرض الحقيقيين، بعدما جعل الدولة التونسية خلفا "بحكم القانون" للمستعمر."

واضح وجلي أن انعدام الأمن الغذائي للبلاد التونسية، وحاجتها لاستيراد قوتها من خارج أرضها، يعود في معظمه إلى مسألة حيازة الأرض، وذلك أن "الدولة الوطنية" تتحوز على ما يقارب الثلاثة ملايين ونصف المليون من الهكتارات، من جملة خمسة ملايين هكتار، سواء تحت مسمى الأراضي الدولية، أو الأراضي الاشتراكية التي تتدخل في إدارتها تحت عنوان ضمان حق الجميع، فصار هذا التدخل أهم عائق يحول دون

إنتاج تلك الأرض على الوجه الكامل، وذلك لمحدودية فعالية إجراءات إسناد التصرف في هذه الأراضي واستغلالها إذ تقل مردودية 40 ٪ منها عن معدل مردودية ضيعات الخواص المجاورة بالرغم من تواجدها بأخصب الأراضي الفلاحية بالبلاد.

ولمعالجة مسألة جعل الأرض تنتج على أرفع مستوى، كان لا بد من معالجة مسألة تملك الأرض أولا، دون إهمال النواحي الفنية والعلمية في أساليب وآلات الإنتاج، ومسألة التمويل. فالإسلام جعل الأرض تملك ابتداء بالشراء، وتملك بالإرث، وتملك بالهبه، وتملك بالإحياء، وتملك بالإقطاع. وأما الملك بالإحياء، فإن كل أرض ميتة، وهي الأرض التي لم يظهر عليها أنه جرى عليها ملك أحد، إذا أحيها أحد فهي ملك له، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيأ أرضاً ميتة، فهي له". وأما الإقطاع فهي الأرض التي تعطيها الدولة للأفراد مجانا دون مقابل، وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر أرضا. والأرض حي تملك بأحد هذه الأشياء، يجبر مالكها على استغلالها، ولا

يسمح له بتعطيلها، وعدم استغلالها لثلاث سنوات يبطل ملكيته لها، لقوله صلى الله عليه وسلم: "عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين".

والحاصل أن ملكية الأرض تعني استغلالها جبرا بوصف هذا الاستغلال جزءا لا يتجزأ من الملكية. فإذا لم يحصل الاستغلال مدة ثلاث سنين سقطت الملكية حتما وتؤخذ الأرض جبرا من مالكها، عملا بإجماع الصحابة لقول عمر رضي الله عنه: "من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له". هذا من ناحية الملكية، وأما من ناحية

كيفية العمل في الأرض، فقد أجبر الشخص أن يتولى هو استغلالها، فجعل للمالك الأرض أن يزرع أرضه بآلته وبذره

وحيوانه وعماله مقابل أجر لهم هم، ولكنه منع إجارة الأرض للزراعة منعا مطلقا، سواء أكان الأجر نقودا أو غيرها.

هذه إشارات لبعض أحكام الإسلام، في معالجة بعض حاجات الإنسان الفلاحية، وذلك مما يضمن كرامته بتوفير غذائه، فلا يشقى، ولا يظل عرضة للمساومة على حياته. ذلك والحق تبارك وتعالى قد أعذر كل ذي عقل حين قال: "وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (124) - طه -

## غياب التخطيط الاستراتيجي لا ينهض بفلاحة، ولا يعيل شعبا

لا يمكن للمتابع للشأن الفلاحي في تونس أن يتبين معالم لسياسة زراعية قد تكون

طريقا نحو تحقيق اكتفاء ذاتي في أهم مقومات عيش الإنسان، أو نهضة زراعية يمكن أن يدفع بها غائلة الحاجة إلى الأطراف المتربصة بمن أضاع بوصلة الحياة، فاضطر أن يبحث عن الفتات على موائد اللثام، مقابل ماء الوجه. ولا يكون هذا المتابع قد جانب الصواب لو جزم أن هذه السياسة الفلاحية المتبعة في بلادنا، قد سطرت عمدا، لتجويد وتركييع شعب، ومعاقبته لا لذنوب اقترفته، إلا أنه يتفقت من عقال الهزيمة، ويسعى لتحرير إرادته، بعد أن ابتلي بحكام هم طليعة الماكريين به والقاعدين به على درب الهوان. والإ كيف يمكن تبرير هذه الطوابير من الناس التي لا كاد تغييب عن العين للحصول على رغيغ خبز، أو أي حاجة أساسية من حاجات الناس العادية...

وقد يقضي المرء ساعات ولا يحصل إثرها على نصيبه منها، وقد يمر على رفوف المحال التجارية ولا يقتني منها شيئا لقلّة حيلته وذلّو جيبه. لا يمكن

عزو هذا النقص الحاد في المواد الأساسية، في بلد مثل تونس، وهي التي تنعم بأرض كريمة ومناخ متوسطي بما يجعله من مزايا، إلى العوامل الطبيعية أو ما يسمى بالاحتباس الحراري، أو إلى تقصير الفلاحين، وهم من هم في العراقة، والدراية بكل شأن الفلاحة والإنتاج الفلاحي. إلا أن صمت السلطة العامة العربي حول هذه المعضلة، وعدم الجدية في الكشف عن أسبابها الموضوعية، رغم المحاولات اليأسية لكثير من المخلصين الذين تؤذيهم حال بلدهم

البائس وهم يرون الحلول الممكنة للخروج من هذه الوهدة، رغم كل العقبات التي توضع أمامهم، والتي تصل إلى حدّ التهديدات المباشرة والمبطنّة، مما حدا

بالكثيرين منهم إلى اليأس وكبت طموحاتهم، يطرح ألف سؤال. فهل يمكن لعاقل أن يبزر إشراف شعب لا يتجاوز تعداده بضع وعشرة ملايين ساكن على حاجز الفقر، في بلاد مساحة أراضيها الفلاحية تعد 10 مليون هكتار، منها 5 مليون هكتار غابات ومراعي، و5 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة. وحاجياتنا من الحبوب لا تتجاوز 30 مليون قنطار حتى يتحقق توفير الغذاء لكل الناس، مع خلل هيكل بارز، وهو أن طاقة خزن البلاد للحبوب لا تتجاوز 12 مليون قنطار. هذه بعض الأرقام المقتضبة، ومن خلال دراسات أجريت لعدة سنوات، لتحديد مواطن التقصير أو الخلل في عدم توفر الغذاء. وعلى هذا يتبين أن السياسة الزراعية المتبعة في بلادنا خلال عقود تعتمد أساسا على إهمال مريب للأراضي الزراعية، وفشل سياسة فلاحية صارخ، حتى جاز القول بأن هناك رغبة في عدم تحقيق الكفاية الذاتية من إنتاج الحبوب، بل لعل الأخطر من كل ذلك، هو انتهاج

سياسة الاعتماد على المستعمر على مستوى التفكير والتخطيط، حين فسح "لخبرائه" المجال للاطلاع على كل الملفات، والتأثير في كل القرارات المتخذة في ما اعتبر بحثا عن حلول لهذه المعضلات، فزادها هذا التدخل الخارجي ضغفا على إيالة، حيث باتت مساحات الأراضي الزراعية المهملة تتزايد سنة بعد سنة، مما عمق فقر البلاد على المستوى

الفلاحي. فبعدها كانت مساحة الأرض المهملة تقدر بمليون هكتار خلال العقود الماضية بلغت في هذا العقد أكثر من مليون وسبعمئة ألف هكتار، خاصة بعد مصادرة أكثر من 440 ألف هكتار بعد الثورة. ومع ذلك لا يمكن إغفال عامل ارتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية، من بذور، وأسمدة، وأدوية، مما تسبب في ارتفاع مشط بل مبالغ فيه نتيجة لعمليات الاحتكار والمضاربة التي يتولاها السماسرة وكلاء الشركات العالمية، وخاصة تدني القوة الميكانيكية، مما ضاعف كلفة الإنتاج أضعافا كثيرة، حيث أثرت على قدرة الفلاحين على مواصلة الإنتاج بنفس الأريحية المعهودة عنهم. ومن ثم ساهمت هذه الأوضاع في عزوف كثير من الفلاحين عن استغلال أراضيهم، وترك المجال الفلاحي بالكليّة مما أفقد هذا القطاع مهارات وكفاءات، هو أحوج ما يكون إليها.

وبالرجوع إلى معدلات الإنتاج من الحبوب خلال السنوات الماضية التي بقيت جامدة، ولم تتجاوز 12 قنطار في الهكتار، وهي إنتاجية متدنية، لا تتناسب مع التطورات العلمية التي شهدتها العالم سواء على مناهج الإنتاج، أو الطفرة النوعية للألات الفلاحية، التي كان يمكن أن تسهم في رفع إنتاجية فلاحتنا إلى مستويات عالية خاصة، وأن بلادنا تتمتع أراضيها بخصوبة جيدة، قابلة لإنتاج من 4 إلى 5 أضعاف ما تنتجه اليوم إذا توفرت الإرادة

**فهل يمكن لعاقل أن يبزر إشراف شعب لا يتجاوز تعداده بضع وعشرة ملايين ساكن على حاجز الفقر، في بلاد مساحة أراضيها الفلاحية تعد 10 مليون هكتار، منها 5 مليون هكتار غابات ومراعي، و5 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة، وحاجياتنا من الحبوب لا تتجاوز 30 مليون قنطار حتى يتحقق توفير الغذاء لكل الناس، مع خلل هيكل بارز، وهو أن طاقة خزن البلاد للحبوب لا تتجاوز 12 مليون قنطار**

# الأمن الغذائي: الأعلاف واللحوم والألبان

فديوان الحبوب والدواير المرتبطة به، ومصنعي الأعلاف تربطهم شبكة معقدة، جل تفاصيلها مخفية، تجعل المنافع تدور حصرا بينهم ويظهر جليا حجم الاحتكار وسوء التدبير، بحيث يتفرد ديوان الحبوب وحده بالاستيراد ويتفرد وحده كذلك بتوزيع الأعلاف وبيعها لشركات الإنتاج التي بدورها تتفرد بالاحتكار وبيع الأعلاف. تهيمن شركات إنتاج الأعلاف الخاصة على مختلف مسالك استيراد وإنتاج وبيع الأعلاف منذ دخولها لتونس في حالتها الأولية حتى رحيلها وخطها ووضعها في الأوكياس تحت نظر ديوان الحبوب طبعاً، الشريك الخفي، وما يتصل بدورة التوزيع من احتكار وتلاعب بالأسعار وتنوع الإنتاج وتركيبية الأعلاف...

أما الخاسر المتضرر فهو الفلاح صاحب الأرض وصاحب الماشية، فعرضه لمنتوجه للبيع لا يلقي القبول بحكم أن الديوان قد ضرب السعر وجعل منتج الفلاح غير قادر على منافسة الأرخص فيلجأ الناس إلى اقتناء مستحقاتهم من الأعلاف من الديوان ومن مصنعي الأعلاف بسعر أقل من سعر الفلاح المنتج (70 - 80 د) مما يؤدي إلى تضاعف خسارة الفلاح ويضطره إلى ترك مجال الفلاحة لعدم قدرته على المنافسة أولاً وعلى عدم وجود نظام يحميه ويدعمه حين الخسارة المتحققة ثانياً... وكل هذا نتاج بلاء اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الإتحاد الأوروبي (الأليكا) التي حرص السياسيون على إضائها مع الغرب منذ المقبور بن علي والمضي قدماً فيها مع الحكومات المتعاقبة لضمان أمن الغرب الغذائي على حساب أمننا الغذائي والذي من أسسه ضرب مقومات الفلاحة المحلية والإعتماد الكلي على الإستيراد. وكان لذلك الأثر السلبي على استهلاك التونسي للحوم الحمراء إذ لا يتجاوز معدل استهلاك التونسي منها الـ 8.3 كغ/سنوياً علماً وأن معدل الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 243 كغ/سنوياً للمواطن الواحد، و100 كغ في اللوكسمبورغ، ويعادل استهلاك التونسي من تلك اللحوم ما يستهلكه الفرد في رواندا وأثيوبيا. ولعل أهم ما أصيب به قطاع اللحوم محاولة القضاء على القطيع الأصيل واستبداله بسلالات مستوردة، حيث أدت هذه الوضعيات إلى تراجع رهيب في إنتاج مادة الحليب ومشتقاته، لا يفسره إلا النقص الفادح في عدد القطيع بعد بيعه في الأسواق المحلية والمجاورة بسبب ارتفاع كلفة تربيته وعدم قدرة الفلاح على مجابهة هذه التكاليف الباهضة... كما يتراوح الاستهلاك اليومي من الحليب ما بين 1.8 و2 مليون لتر وفق إحصائيات الإدارة المركزية لتصنيع الحليب في تونس، وسط نقص يومي في الإمدادات يتراوح بين 400 و500 ألف لتر.

## مفهوم الأمن الغذائي:

ليس أفضل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى، لتحديد ماهية ومفهوم الأمن الغذائي، فعن سلمة بن يحيى الله بن مخصن الخطمي، عن أبيه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عندة قوت يومه، فقلما حيزت له الدنيا)، فتمكين الفرد من الأمن والصحة والغذاء - ضرورات الحياة - هو تحقيق لأمنه ومنها أمنه الغذائي وهذه الضرورات الحياتية متعلقة برأس الحاكم أي الدولة، المطالبة شرعاً بتوفيرها للجميع أفراداً وجماعات حين عجزهم عن تحقيقها. وإذا قصر الحاكم فيها وفي تحقيقها للريعية فحديث أبا يعلى معقل بن يسار، رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه: «ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يخطها بصيحة إلا لم يجد راحة الجنة» يكشف الجرم والمال الذي يطال هؤلاء الحكام، حكام العهد الجبري.

ليس حصراً على هذه المواد فقط، حين الحديث عن الأزمات التي تمرّ بها تونس ولكن من باب تسليط الضوء على كل جزء من الأجزاء وبينان حجم الخور والفساد الذي يلغى، لتتضح الرؤية عن عظم الفساد الذي تشهده البلاد، وحجم الممارسات الخاطئة التي يمارسها السياسيون في الحكم والسياسة والرعاية، وكم إجرامهم في حق شعوبهم. وذلك عوض انتهاز أقوم السبل وأرقاها وأنجعها للبلوغ بالبلد وأهله أعلى درجات رقي العيش وهناءته، نراهم يسلكون كل سبيل عرجاء وطريق عوجاء، تصل في نتائجها إلى درجة التنكيل بالناس، سيرا في ركاب الأسياء.

وملفنا هذا نتاج علقم لتلك التبعية المدمرة المشؤومة إذ أدت بتونس التي تبلغ حاجاتها الغذائية من الحبوب 3.4 مليون طن، تنقسم إلى 1.2 مليون طن من القمح الصلب و1.2 مليون طن من القمح اللين و1 مليون طن من الشعير، أن لا تنتج منها إلا 1.6 مليون طن سنة 2021، ويتم استيراد الباقي من السوق العالمية، حيث يبلغ معدل واردات البلاد من الحبوب ضعف الإنتاج المحلي. خاصة بعد أن تددت نسب المساحات المبنورة حبوباً بين سنتي 2012 و2020 من 663 ألف هكتار من القمح الصلب إلى 543 ألف هكتار، ومن 126 ألف هكتار قمح لين إلى 63 ألف هكتار، ومن 625 ألف هكتار شعير إلى 542 ألف هكتار، لندرك حجم التردّي الذي بلغه إنتاج الحبوب في بلدنا في ثماني سنوات فقط، الأمر الذي يُنذر بكارثة غذائية على الأبواب إن لم يقع تدارك ذلك قبل فوات الأوان، أمام الارتفاع المطرد لأسعار الحبوب على المستوى العالمي. فقد تمّ في مارس 2022 توريد بما قيمته 332 مليون دينار (110.6 مليون دولار) من القمح الصلب في ظل ارتفاع الأسعار عالمياً بنسبة 93.9 ٪، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021. ووردت تونس من القمح اللين ما قيمته 343.7 مليون دينار (114.56 مليون دولار)، مع زيادة مسجلة في الأسعار بنسبة 41.6 ٪. كما استوردت في نفس المدة الزمنية بما يبلغه 162 مليون دينار (54 مليون دولار)، من مادة الشعير الذي سجل ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 50.2 ٪.

ومما عمق أزمة الحبوب، وشدة الحاجة إليها، وتعرس الوصول إلى الحلول الناجعة، احتكار السلطة ممثلة في ديوان الحبوب الصلاحية في الاتجار بالحبوب محلياً، والتوريد وتحديد السعر، وفق القانون الموروث عن الحقبة الاستعمارية التي كانت تمنع التجارة الداخلية في قطاع الحبوب، للتحكم في هذه المادة الحيوية خدمة لمجهودها الحربي، واحتكاراً لمواد الحبوب حتى توفر لشعبها حاجته منها.

وزدادت الأزمة اشتداداً مع تنامي الحاجة إلى استيراد كل أنواع الأعلاف، التي تكاد تنعدم مادتها الأولية من السوق الداخلي، وارتفاع أسعارها على المستوى العالمي بشكل صارت تشكل عبئاً على منتجي اللحوم والألبان، مما أدى إلى تناقص قطع الماشية، ومن ثم تناقص مخزون الحليب والكميات المنتجة منه، وارتفاع سعر اللحوم بوتيرة لا يتحملها معظم الأهالي، وذلك دليل على عمقها وتشعبها... مما أثر تأثيراً جلياً على كل المتصلين بهذا القطاع: الفلاح الذي يزرع الحبوب، مربّي الماشية الذين ينتجون اللحوم، مربّي الأبقار والحليب، ومراكز تجميع الحليب، وأصحاب وسائل النقل، وشركات تجميع وتخزين الحبوب والمطاحن... علاوة على تحديد أسعار الحبوب التي يفتننها ديوان الحبوب والمجمعات الخاصة التي أعطيت صلاحية تجميع والتجارة في مادة الحبوب بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها العالمية مما أوجب بحق الفلاحين والمنتجين الذين تفرّض عليهم البذور المهجنة بأسعار مشطلة.

لذلك، فحكمة آبائنا وأجداننا السارية، من تجاربهم، "الصّابة سنين والحرب دوام"، وأحفاد الأئمة الأباة والأجداد سريعو التكيف مع التطورات العلمية، والقدرة على استثمار منافعها، حيث كانت تونس، على مرّ العصور، سلّة غذاء لكثير من الشعوب حولها. تُصدّر إليها خيرات بلادنا من مختلف الطرقات التجارية، جنوباً وشمالاً، في حين أصبحنا اليوم، نستورد أكثر من 90% من بذور الخضراوات والذلال، وقد نضطر هذا العام إلى استيراد أكثر من 70% من حاجتنا إلى الحبوب، بل ومن البذور أيضاً. فندرة المياه وقلة الأمطار الموسمية خلال هذه السنة لا يمكن اعتمادها كمقياس لتردي إنتاج القمح الصلب، وسائر أنواع الحبوب والأعلاف، والذي لم يبلغ أكثر من 2 مليون قنطار ولا يمكن اعتمادها كمرجع لمعدلات الإنتاج. بل الأمر لا يخفى عن المتابع المنصف، حيث يستطيع أن يدرك بسهولة، أن السياسة الزراعية المتبعة في بلدنا خلال عقود، هي سياسة فاشلة، لم تتخذ من مسألة تحقيق الأمن الغذائي غاية إستراتيجية تعمل لتحقيقها، فتوفر لها الظروف الموضوعية. بل نخشى أن نجزم بأن هناك تواطؤاً مريباً بدأ يتبدى في الأفق من وراء تلك الاتفاقيات المشبوهة والتي تمضي مع الدوائر الاستعمارية، والتي لا نعلم عنها كثيراً ولا قليلاً، تحت عنوان التعاون المشترك والاستثمار، وتحرير المبادرة، بل صرنا نخشى أن أرضنا الكريمة باتت في سوق المساومة، وتهيئة الظروف القاهرة لتمكين "المستثمر" الاستعماري منها باسم الشراكة والاستثمار، وتوفير سوق الشغل لطواير العاطلين الذين دمّرهم هذا النظام الرأسمالي الليبرالي الذي نكتوي بناره منذ أكثر من قرن ونصف.

## قيس سعيد يرفع شعار "الخبز خط أحمر" أعيّدوا للناس حقوقهم واحتفظوا بخطوطكم الحمراء

وبيعيد توزيعها على الرعية لكونها حقوقهم لقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَلِّ، وَالنَّارِ»!

لن يعيد للناس حقوقهم ولن يضمن لهم اتفانهم بالملكيات العامة على الوجه الصحيح إلا اقتلاع الرأسمالية من جذورها بكل أدواتها ورموزها ومنفذيها، والاعتناق الكامل من التبعية للغرب ومؤسساته الاستعمارية بكل أشكالها وصورها، وتطبيق الإسلام كاملا في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فاللهم أعد لنا خلافتنا وخليفتنا اللهم آمين.

اغتيال الزراعة وسيلة رأسمالية للسيطرة على بلاد المسلمين

إن المستعمر عمد إلى أن يجعلنا نعتد عليه في مثل هذه السلعة الرئيسية حتى نخضع له بالكلية ويكون قرارنا

ومصيرنا بيده، وذلك من خلال محاربه الزراعة في بلاد المسلمين ولا سيما زراعة القمح،

وفي الحقيقة فإن بلادنا ملتزمة أمام المنظمات الدولية بعدم إنتاج القمح مبررين ذلك أن بلادنا شحيحة بالمياه، وأن تكاليف إنتاج القمح أكثر من تكاليف القمح المستورد وهذه حقائق استغللتها المنظمات الدولية التي لا يعينها تحرر البلاد من الهيمنة والنقود الخارجي.

ومن رحمة الله بنا أن كشف لنا حقد الكفار المستعمرين على أمة محمد ﷺ بل حتى الخير الذي يأتي من الله تعالى هم يحسدوننا عليه بل ويتمنون زواله، قال تعالى: (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِمَّنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)، فكيف بالله علينا بعد هذا أن نعتد على روسيا أو أوكرانيا أو غيرها في أن يمدونا بالقمح؟! فالمخرج هو أن تستغل هذه الأراضي الخصبة خير استغلال وتزرع فيفيض الإنتاج من كل ما يحتاجه المسلمون، وهذا لا يحدث في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية التي نكتوي بغيرها، عبر حكام عبارة عن دمي يحركها الكافر كيف شاء. بل نتحقق في ظل نظام رباني يقوده خليفة للمسلمين، حيث لا يكتفي الناس من القمح فقط بل ينترونه على الجبال كي يأكل الطير فلا يقال جاع طير في بلاد المسلمين، كما حدث هذا في ظل خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وبناء على مكانة ورمزية الخبز تلك، نجد أنه كان سببا في العديد من التحركات الاجتماعية في تونس، أو شعارا أساسيا لها. وبالتالي نجده حاضرا في سياسة الدولة وخطابها بشكل كبير، لتجنب أي احتجاجات ومظاهرات من المواطنين اعتراضاً على سياستها.



وإذا كان الخبز يعبر بمعناه الرمزي عن سوء الأحوال المعيشية والاقتصادية، فإن السعي المحموم إلى الاقتراض والسياسات المفروضة من صندوق النقد أو البنك الدولي هي الدافع الأساسي للحكومات لرفع الدعم عن السلع الغذائية واتجاهها إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية أو رأسمالية. وهو الأمر الذي يعكس غياب النهوض الاقتصادي في تونس وذلك لغياب الرؤية التنموية والاعتماد على المعونات الاقتصادية والمساعدات الخارجية.

### أعيّدوا للناس حقوقهم واحتفظوا بخطوطكم الحمراء

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورّع من بيت مال المسلمين على الناس، فقال له أحدهم: "جزاك الله خيرا يا أمير المؤمنين" فقال عمر: "ما بالهم!! نعطيتهم حقهم ويظنونني مدتي مدّة عليهم!!".

فما بال هؤلاء الحكام في تونس يضيعون ثروات الناس ثم يمنون عليهم بفتات يلقونها إليهم من بعض حقوقهم؟! فرغيف الخبز الذي يتحدث عنه الرئيس على أنه خط أحمر يدفع الناس ثمنه أضعافا في الضرائب والجمارك وغيرها من أساليب النهب.

في المقابل يصر النظام على منح الهيمنة الكاملة للغرب على منابع الثروة، بينما يجب عليه أن ينتج الثروة منها بنفسه

الخبز: قيس سعيد: الخبز خط أحمر بالنسبة للتونسيين.. ولا بد من إجراءات عاجلة.

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيد، مساء يوم الخميس 27 جويلية 2023 بقصر الحكومة بالقصبة، على جلسة عمل مع كل من رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان، ووزيرة المالية سهام البوغديري نصمية.

وأفادت رئاسة الجمهورية في بلاغ لها بأن اللقاء تناول جملة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وخاصة مسألة توزيع الخبز، فضلا على النظام القانوني المتعلق بتصنيف المخازن.

ودعا قيس سعيد إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتجاوز أزمة الخبز الحاصلة، مؤكداً على أن "الخبز خط أحمر بالنسبة للتونسيين".

وتابع: "اليوم أصبح هناك خبز للفقراء وخبز للأثرياء! وكأنا طريقة ملتوية لرفع الدعم عن الحبوب.. هناك خبز واحد للتونسيين، وينتهي الأمر".

كما نيّه الرئيس إلى أن "الترغيف في الأسعار الهدف منه تأجيج الأوضاع، إلا أن الشعب على دراية بأناها عملية مقصودة"، وفق تعبيره.

وأضاف: "أين الهيئات المكلفة بمراقبة الأسعار؟ للأسف غير قائمة بدورها"

### "الخبز": محرك للانتفاضات الشعبية في تونس

يمثل الخبز الغذاء الأساسي للمواطن في تونس وفي كثير من البلاد العربية، كما أنه مكون غذائي أساسي في الكثير من أكلاته. بالإضافة إلى أن الحبوب، ومنها القمح، تدخل في صناعة العديد من المواد الغذائية التي يعتمد عليها الناس في أكثر من بلد عربي. ويرمز الخبز كذلك لاستقلال الدولة وعدم اعتمادها على المعونات الخارجية. فإذا كانت الدولة تستطيع توفير الخبز بسعر مناسب لمواطنيها، فذلك يعني اعتمادها على محصولها من القمح أو الدقيق أو أي نوع آخر من الحبوب بشكل كبير. أما إذا ارتفع سعر الخبز فذلك يعكس اعتماد الدولة على استيراد الحبوب أو اعتمادها على المساعدات الخارجية أو وجود أزمة اقتصادية في هذه الدولة.

يذكر أن دراسة حول الأمن الغذائي في تونس أنجزها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، كانت قد أوصت بضرورة تعزيز الوعي بمسألة الأمن الغذائي وتركيز إستراتيجية جديدة في هذا القطاع وإرساء مجلس وطني ومجالس محلية تهتم بالأمن الغذائي وإحداث مؤشر وطني للأمن الغذائي...، كلام منعق وشعارات فضفاضة وتوصيات كاذبة بقيت حبيسة الأوراق والأدراج لعدم جدية القائمين على الشأن العام، وإلا لما استفحل الوضع ووصل هذا المبلغ فالأراضي الزراعية رغم كثرتها في تراجع، والأعلاف والحبوب والمعاشية رغم توفر الظروف الملائمة لنموها وازدهارها تشهد تراجعاً رهيباً يندر بمجاعة في المنظور القريب، وحالة التبعية والارتهان والتعويل على الخارج في كل شيء في تنامي وحجم الاستيراد وما يرافقه من مديونية منذر بالخراب...

### لذلك فهذا الملف الشائك يمكن حله في خطوات عملية جريئة تتمثل في:

1- زيادة نسبة الأراضي الزراعية، بالعمل على أن لا تبقى أي مساح مهما قلت من الأراضي القابلة للزراعة خارج دائرة الإنتاج تحقيقاً لقوله صلى الله عليه وسلم «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه».

2 - العمل على زيادة الثروة الحيوانية وإسناد المربيين وتقديم كل الدعم اللازم لهم.

3 - اتباع سياسة مائبة حكيمة وفق القواعد العلمية الواجبة، وقوله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث الماء...».

4 - توفير الأسمدة الأزمة للفلاح وبأسعار معقولة وتشجيعه حتى ينضمّ بمجهوده في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد مع الحرص على إزاحة كل العقبات التي تعترض سبيله في سبيل تحقيق متونج وفير.

5 - تعدد الأسمدة من ثروات البلاد التي حباها الله بها وبكميات وافرة، لكنها وللأسف منذ الإحتلال الفرنسي ثم الإستقلال المزعوم وإلى يوم الناس هذا، وهي في أيدي مرتعشة غير آمنة مكنت للغرب الإستثمار فيها والإستلاء عليها فكان حربا بنا استرجاعها ووضعها في تصرف أهلها وهذا كفيل بتخية عائق كبير في الإستثمار الفلاحي المتمثل في الأسمدة وندرتها وغلائها.

6 - القضاء على دابر الإحتكار والمحتكرين لأقوات الناس، سواء كانوا جزءا من الدولة كديوان الحبوب أو من رؤوس الأموال والمتنفذين...

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُهُ تُحْشَرُونَ (الأنفال)).

## جواب سؤال

## قتال مانعي الزكاة - الأموال التي يُستولى عليها بقوة السلطان - الورق الإلزامي عند قيام الخلافة

## السؤال الأول:

فقد ورد في كتاب الأموال في دولة الخلافة، الطبعة الصادرة سنة (1425هـ - 2004م) الصفحة 132 الفقرة الأخيرة في باب مال المرتدين ما نصّه: «كما قاتل أبو بكر والصحابه المرتدين، ولم يقبلوا منهم إلا الرجوع إلى الإسلام كاملاً...»، إلا أنه ورد في الصفحة 189 فقرة أخيرة في باب حكم مانع الزكاة ما نصّه: «فإن رفض جماعة دفع الزكاة للدولة، ورفضوا طاعتها في وجوب دفع الزكاة لها، وامتنعوا في مكان وتحصنوا فيه، قاتلتهم الدولة قتال بغاة، كما قاتل أبو بكر والصحابه معه مانعي الزكاة». فهل الحادثان منفصلتان؟ فإن كانت الواقعة واحدة فكيف نصّرهما تارة على أنها «قتال مرتدين» وأخرى على أنها «قتال بغاة»؟ والحال أن الواقعة الواحدة لا يصحّ فيها تعدّد الأحكام؟

## السؤال الثاني:

وهو متعلّق بواقع الأموال التي يُستولى عليها بالتسلّط، وقوة السلطان الوارد بالصفحة 119، فبحكم جواز إقطاع الدولة لأموالها لأفراد الرعيّة فهل يُحرم أقارب الحكّام وموظفو الدولة مطلقاً من هذا الإقطاع بسبب هذه القرابة حتّى وإن كانوا من أصحاب الحاجة؟ وإذا جاز في حقهم الإقطاع فما هو الحدّ الفاصل بين ما هو جائز وبين ما لا يجوز؟

## السؤال الثالث:

هناك فرق في التعامل مع الأوراق الإلزامية المتداولة مع الدول التي بيننا وبينها معاهدة صلح وحسن جوار إذ إنّ هذه الأوراق الإلزامية ما زالت سارية المفعول ولها القيمة الشرائية، وبين الأوراق الإلزامية المتداولة بين الناس في المكان الذي سيكون نقطة ارتكاز لدولة الخلافة؛ إذ إنّ صلاحية هذه الأوراق المالية الإلزامية قد انتهت ولم تعد لها القدرة الشرائية؛ فالسؤال هو كيف ستتعامل الدولة مع هذه الأوراق المالية؟ فهل ستقوم باستبدال ما في أيدي الناس بالعملة الجديدة القائمة على أساس الذهب والفضة؟ فإن كان كذلك فهل أنّ هذا لا يعني تمكيننا للناس من الذهب والفضة مقابل أوراق لا قيمة لها وسيقع إتلافها؟

## الجواب:

## أولاً: الجواب عن السؤال الأول:

1- بعد موت النبي ﷺ ارتدت قبائل من العرب عن الإسلام، وهؤلاء قاتلهم المسلمون لأنهم ارتدوا عن الإسلام، وقتلهم هو الذي يطلق عليه قتال المرتدين..ولكن وجدت بعض القبائل التي لم تعلن ارتدادها عن الإسلام بل رفضت أن تعطي الزكاة لأبي بكر بوصفه الخليفة متولين بعض

النصوص الشرعية، وهؤلاء وقع خلاف مشهور بين الصحابة في قتالهم، فأبو بكر رضي الله عنه أصر على قتالهم لأنهم يرفضون أداء الزكاة للدولة، وبعض الصحابة ومنهم عمر رضي الله عنهم أجمعين، رفضوا في البداية قتالهم، لأنهم في نظرهم مسلمون، ولكنهم بعد نقاش مع أبي بكر رضي الله عنه اقتنعوا برأيه بضرورة قتالهم، وهؤلاء يسمّى قتالهم عند البعض قتال مانعي الزكاة تفريقاً بينهم وبين المرتدين، وقد قاتلهم أبو بكر وفق ما نرجّحه في كتاب الأموال في دولة الخلافة بوصفهم بغاة خرجوا على الدولة دون أن يخرجوا عن الإسلام، أي رجحنا أنهم لم يكونوا مرتدين بل كانوا بغاة، وقد أورد ابن كثير طرفاً من هذه الحادثة في كتابه البداية والنهاية على النحو التالي:

## [البداية والنهاية (6 / 342)]

فصل في تصدي الصديق لقتال أهل الردة ومانعي الزكاة. قد تقدم أن رسول الله ﷺ لما توفي ارتدت أحياء كثيرة من الأعراب، ونجم النفاق بالمدينة وانحاز إلى مسيلمة الكذاب بنو حنيمة وخلق كثير باليمامة، والتفتت على طليحة الأسدي بنو أسد وطي، وبشر كثير أيضاً، وادعى النبوة أيضاً كما أدها مسيلمة الكذاب... وجعلت وفود العرب تقدم المدينة، يقرون بالصلاة ويمتنعون من أداء الزكاة، ومنهم من امتنع من دفعها إلى الصديق، وذكر أن منهم من احتج بقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) قالوا: فلسنا ندفع زكاتنا إلا إلى من صلاته سكن لنا، وأنشد بعضهم: أطلعنا رسول الله إذ كان بيننا فواجبنا ما بال ملك أبي بكر..وقد تكلم الصحابة مع الصديق في أن يتركهم وما هم عليه من منع الزكاة ويتألفهم حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم، ثم هم بعد ذلك يزكون، فامتنع الصديق من ذلك وأباه. وقد روى الجماعة في كتبهم سوى ابن ماجه عن أبي هريرة أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: علام تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؟ فقال أبو بكر: والله لو منعوني عناقا، وفي رواية: عقالا كانوا يؤدونني إلى رسول الله ﷺ لأقاتلتهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، ففرغت أنه الحق.. انتهى.

2- وهكذا فإن الموضوع الأول الذي نتحدث فيه في كتاب الأموال في دولة الخلافة في مبحث (مال المرتدين) هو عن المرتدين الذين قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه لأنهم خرجوا عن الإسلام حيث جاء في مبحث (مال المرتدين) من كتاب الأموال ما يلي:

[ولو ارتد جماعة، وامتنعوا في بلد، وأقاموا حاكماً لهم، وأحكاماً خاصة بهم، أصبحوا دار حرب، وزالت عصمة دماهم

وأموالهم، وتجب محاربتهم، ويصبحون كالكفار الأصليين، بل هم أشدّ وأولى بالمقاتلة؛ لأنّ الكفار الأصليين يقبل منهم الإسلام، أو الصلح، أو الجزية. أما المرتدون فلا يقبل منهم إلا الإسلام، ولا يقبل منهم الصلح، ولا الجزية، فإما الإسلام، وإما القتل. كما قاتل أبو بكر والصحابه المرتدين، ولم يقبلوا منهم إلا الرجوع إلى الإسلام كاملاً، أو القتل. قال ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ» رواه البخاري والنسائي.]

فهؤلاء القوم قاتلهم أبو بكر والصحابه رضوان الله عليهم بوصفهم كفاراً مرتدين عن الإسلام، ولم يقبلوا منهم إلا أن يرجعوا إلى الإسلام أو أن يقتلوا.

3- وأمّا الموضوع الآخر من كتاب الأموال في دولة الخلافة فهو في باب (حكم مانع الزكاة)، وهو قوله: [وإن امتنع عن أدائها معتقداً وجوبها، أخذت منه بالقوة، فإن رفض جماعة دفع الزكاة للدولة، ورفضوا طاعتها في وجوب دفع الزكاة لها، وامتنعوا في مكان، وتحصنوا فيه، قاتلتهم الدولة قتال بغاة، كما قاتل أبو بكر والصحابه معه مانعي الزكاة]، فالحديث هنا هو عن مانعي الزكاة الذين لم يرتدوا عن الإسلام، فقتل أبي بكر لهم لم يكن قتال ردة بل قتال بغى وخروج على الدولة، وهؤلاء هم غير المرتدين المذكورين في النقطة السابقة.

4- وبالعنصرية فقد فصلنا في الموضوع الثاني الذي تسأل عنه في باب (حكم مانع الزكاة) تفصيلاً يضع الأمور في نصابها، ويبيّن الفرق بين الحالتين المذكورتين في الأعلى، وأنقل لك النص كاملاً من كتاب الأموال في دولة الخلافة صفحة 182 ملف الورد:

## [حكم مانع الزكاة]

إذا ملك المسلم نصاباً، من الأموال التي تجب فيها الزكاة، وجب عليه أداء ما يجب فيها من زكاة. فإن امتنع عن أدائها لحقه إثم كبير، كما مرّ في الأحاديث الواردة في موضوع أموال الصدقات، التي تشدّد التّكبير على الذين لا يؤدون زكاة أموالهم..ومن يمتنع عن أداء الزكاة ينظر في واقعه. فإن امتنع عن أدائها لجهله لوجوبها، لأنّ مثله يجهل عادة، عُرّف بوجوبها، ولا يكفر، ولا يعزّر؛ لأنّه معذور، وأخذت منه..وإن امتنع عن أدائها جاحداً وجوبها، فهو مرتد، ويعامل معاملة المرتد، فيستتاب ثلاثاً، فإن تاب وأتاب أخذت منه، وترك، وإلاّ قتل؛ لأنّ وجوب الزكاة معلوم من الدين بالضرورة، وأدلة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب، والسنة، والإجماع، ولا تكاد تخفى على أحد من المسلمين.. وإن امتنع عن أدائها معتقداً وجوبها، أخذت منه بالقوة، فإن رفض جماعة دفع الزكاة للدولة، ورفضوا طاعتها في وجوب دفع الزكاة لها، وامتنعوا في مكان، وتحصنوا فيه، قاتلتهم الدولة قتال بغاة، كما قاتل أبو بكر والصحابه معه مانعي الزكاة] انتهى.

## بيان صحفي

النظام الرأسمالي العلماني  
القائم يشجع الفساد والظلم  
ويخفق العدالة والاستقامة

أوقفت حكومة حسينة وعزلت لاحقاً محمود مهيدور الرحمن، مسؤول قسم مراقبة التنفيذ والتقييم ومستشاره البحثي حمد الله حقي، بسبب نشر تقرير بحثي سمى قطاع الطاقة في البلاد بـ "نموذج للنهب" ويتألف من رسوم السعة غير العادلة، وإمداد الطاقة بأسعار باهظة، وعلق على قوانين الإفلات من العقاب لأصحاب محطات الطاقة الخاصة. وتثبتت هذه الحادثة أن النظام الرأسمالي العلماني القائم هو الحامي للفساد والظلم، لأن الحكومة تمنح الحصانة للمصوص في قطاع الطاقة ضمن (قانون إمداد الكهرباء والطاقة لعام 2010).

ومن ناحية أخرى، تمت إقالة هذين المسؤولين الكبارين من الخدمة لاتخاذهما موقفاً لصالح المصلحة العامة من خلال الكشف عن هذه الحقيقة. فكان الكشف عن حقيقة موقف المصلحة العامة هو سوء سلوك هذا النظام، والذي تم تفعيله مرة أخرى بموجب القانون المسمى "قواعد انضباط واستئناف موظفي الحكومة - 2018". إن النظام الرأسمالي هذا هو في الأساس أداة لفئة سياسية وتجارية صغيرة القصد منه تحقيق الربح من خلال قمع الناس وسحقهم واستخدام ما يسمى بالبرلمان القومي لسن جميع أنواع القوانين الظالمة للحفاظ على هذا الطريق، ونتيجة لذلك فإن هذا النظام هو لحماية جميع الظالمين والفاستدين للتعوي والتغول على الصالحين والصادقين من الضعفاء!

إن عمل الإبن البار للأمة الإسلامية، السيد حميد الله حقي والسيد محمد مهيدور الرحمن نائب الأمين العام في اللجنة من خلال المناصب العليا للجنة مكافحة الفساد لكشف الحقيقة هو بلا شك يستحق الثناء، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْنُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»؛ متفق عليه. إنه بلا شك هناك أناس شجعان ومسئولون بين الأمة ويؤدون الواجبات الإسلامية الموكلة إليهم من خلال مناصبهم دون أن يأبهوا للعيون المحترقة بالدم. إن الله سبحانه وتعالى سيجازيهم ويكرمهم في الوقت المناسب. وعلى من يخون الأمانة في مناصب المسؤولية ويقف ضد مصالح الناس ويشد على أيادي الظالم أن يخجل ويخشى عذاب الله؛ لأن الله سبحانه وتعالى سوف يسألهم بالتأكيد عن المسؤولية المنوطة بهم.

ما دام النظام الرأسمالي العلماني قائماً، ستستمر معاناة الناس، بغض النظر عن في السلطة، لذلك لا خلاص من المشاركة في تغيير الجوه في ظل هذا النظام. وبدلاً من ذلك، يجب أن نعمل على اقتلعه إلى جانب نظام حسينة الفاسد. ولا يمكن التحرر من هذه الرأسمالية العلمانية الاستبدادية إلا من خلال إقامة دولة الخلافة باتباع الطريقة التي جاء بها رسول الله ﷺ. حيث يقيم الخليفة العدل في جميع مستويات الدولة باتباع شريعة الله، فعندها يكون الضعيف قوياً والقوي ضعيفاً في الحق والخدمة، كما كان في زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، لأن الخليفة سيخشى الحساب من الله سبحانه وتعالى والمساءلة من عموم المسلمين.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية بنغلاديش

فمانعو الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر وفق هذا النص هم ليسوا ممن امتنع عن الزكاة جاحداً وجوبها، وإلا لكانوا مرتدين، وقد وجد من بين المرتدين حينها من جحد الزكاة، ولكن مانعي الزكاة كانوا ممن يعتقدون وجوب الزكاة، ولكنهم لم يقبلوا دفعها لأبي بكر، أي للدولة، فهم خرجوا على الدولة فكانوا بغاة.

أمل أن يكون الأمر قد اتضح لك الآن.

## ثانياً: الجواب عن السؤال الثاني:

إنك تسأل عن الموضوع التالي من كتاب الأموال في دولة الخلافة:

## [الأموال التي يُستولى عليها بالتسلط وقوة السلطان]

وهي الأموال التي يستولي عليها الحكام، والولاة، والعمال، أو أئربهم، وموظفو الدولة، من أموال الدولة، أو أراضيها، أو من أموال الناس، أو أراضيهم، بالقهر، والتسلط، والغلبة، بقوة السلطان والمنصب. وكل مال يُستولى عليه، وكل أرض يُستولى عليها من أموال الدولة وأراضيها، أو من أموال الناس وأراضيهم، بأي طريق من هذه الطرق يعتبر كسباً حراماً، ولا يملك؛ لأنه كسب بطريق غير مشروع، وكل استيلاء بأي طريق من هذه الطرق يُعتبر ظلماً، والظلم حرام، وهو ظلمات يوم القيامة، كما يعتبر غلواً، والغلول في النار، عن النبي ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً يَغْيِرُ حَقَّ، حُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سِنِّهِ أَرْضَيْنِ»، وفي رواية: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سِنِّهِ أَرْضَيْنِ» رواه الشيخان. وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ، طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سِنِّهِ أَرْضَيْنِ» متفق عليه.

والأموال والأراضي التي يُستولى عليها، إن كانت من أملاك الناس، فإن مرفأ أصحابها يجب أن ترد إليهم، وإن لم يُعرفوا يجب وضعها في بيت المال. وأما إن كانت من أملاك الدولة، فيجب أن تُرد إلى بيت المال قولاً واحداً، كما رد عمر بن عبد العزيز، عندما تولى الخلافة، جميع الأموال والأراضي التي استولى عليها بنو أمية بقوة سلطانهم من أملاك الناس، أو أملاك الدولة، إلى بيت مال المسلمين، إلا من عرف أصحابه فرده إليهم. وقد جرد بني أمية من إقطاعياتهم، ومن مخصصاتهم، ومن جميع ما استولوا عليه، لأنه اعتبر أنهم ملكوها بقوة سلطان بني أمية، وبطرق غير مشروعة، لا يجوز التملك بها. وقد بدأ بنفسه، فتخلى عن جميع أمواله، وأملاكه، وجميع مراكبه، وعطوره، ومتاعه، ثم باعه بثلاثة وعشرين ألف دينار، ووضعها في بيت المال. انتهى.

وواضح من هذا النص أن الحديث هو عن الأموال التي يجري الاستيلاء عليها بالقهر، والتسلط، والغلبة، بقوة السلطان والمنصب، أي أن من يحصل على هذه الأموال إنما يحصل عليها لكونه صاحب قوة وسلطان أو لكونه قريباً من صاحب قوة وسلطان، أي هم الأشخاص الذين يحصلون على أموال الناس وأموال الدولة بسبب وجود سلطان يجعلهم يستولون على هذه الأموال. أما أقارب الحكام إن كانوا أصحاب حاجة فأعطوا المال لسد حاجاتهم كما يعطى غيرهم من الرعية أصحاب الحاجات ولم يكن لقرابتهم من أصحاب السلطة أي عون أو تدخل في إعطائهم المال دون حق، أقول إن كان الأمر هكذا.. فيجوز هذا الإعطاء كباقي أفراد الرعية المحتاجين دون أن يفضل هؤلاء الأقارب على غيرهم بسبب قرابتهم..

وإذا وجدت حالات يشبه فيها الأمر بحيث لا يظهر بوضوح إن كانوا حازوا أموالاً من الدولة بسبب قرابتهم من الحكام والمسؤولين أم لأنهم يستحقون ذلك شرعاً، إن اشبه ذلك، فيرفع أمرهم إلى قضاء المظالم ليحكم فيهم بعد الوقوف على واقع الحال ويكون قرار قضاء المظالم ملزماً للحكام إذا ما حكم بضرورة استعادة ما أقطع أو أعطي لهم لأنه كان من باب الاستيلاء بالتسلط وقوة السلطان...).

## ثالثاً: جواب عن السؤال الثالث:

بالنسبة إلى كيفية التعامل مع الورق الإلزامي عند قيام الخلافة فنحن نقوم بدراسة لأحة تنفيذية للتعامل مع مواد الدستور ومن ضمنها المادة 166 التي تنص على (المادة 166 - تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي)، والمادة 167 التي تنص على [تقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما. ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزنة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة.]

وعليه فسنعلمه في الوقت المناسب وذلك بعد الفراغ من اللائحة التنفيذية من جميع جوانبها إن شاء الله.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشته

الفكري والكفاح السياسي.

الصراع الفكري:

هو صراع لعقائد الكفر وأنظمتها وأفكاره، وللعقائد الفاسدة والأفكار الخاطئة والمفاهيم المغلوطة، ببيان زيفها وخطئها ومناقضتها للإسلام، لتخليص الأمة منها ومن آثارها، والعمل على هدم كل ما سوى الإسلام من أفكار، فالإسلام غني بعقيدته وأحكامه وأفكاره عن كل ما عداه وليس بحاجة إلى ترقيع من مبادئ أو ملل أخرى، كما أنه ليس كل ما وافق الإسلام من الإسلام وليس كل ما لم يخالف الإسلام من الإسلام، بل الإسلام طراز فريد من نوعه كامل تام بتمام

## في غياب الدولة التي تطبق الإسلام كيف تقام للمسلمين دولة؟

أهل الحل والعقد الثقات الذين يمثلون الأمة بحق ويؤمنون على دينها هم من ينصبون الخليفة ويبايعونه بيعة الانعقاد أي أن الدولة تقوم على أكتافهم وهم نخبة الأمة وعلمائها العدول الذين لا يخشون في الله لومة لائم، وهؤلاء يستحيل إيجادهم وتكونهم واتحادهم بشكل معلن في ظل الرأسمالية التي تحكم العالم والتي تعلم أن الخطر الحقيقي عليها هو في إقامة دولة للمسلمين تطبق الإسلام.

وقد بين لنا رسول الله ﷺ كيف تقام لنا دولة حال غيابها من الوجود، وهو حالنا الذي نحياه اليوم.

ففي حال غياب الدولة يجب إيجاد حزب سياسي أو أكثر على أساس الإسلام وليس أي شيء غير الإسلام ولا يحمل شيئا من غير الإسلام في فكرته وطريقته.

نعمة الله على عباده.

إن وجود الناس في مجتمع أمر حتمي، والتصور الفكري للمجتمع هو أنه جماعة من الناس تربطهم علاقات دائمة، تنشأ طبيعياً بينهم، وأن صلاح هذه الجماعة لا يكون إلا بصلاح هذه العلاقات، وفسادها هو بفساد هذه العلاقات. ووجود العلاقات بين الناس أمر حتمي، لأنها علاقات تنشأ طبيعياً بينهم، ويسيرونها فيها حتماً لإشباع جوعاتهم، وتحقيق حاجاتهم، وسد رغباتهم، والذي يقرر صلاح هذه العلاقات وفسادها هو الكيفية التي يتم بها إشباع هذه الجوعات، وسد هذه الرغبات، ولكون هذه العلاقات هي الأساس في تكوين المجتمع، فإن الصراع الفكري يدور حول إصلاح هذه العلاقات، وبيان المفاصل التي تحويها هذه العلاقات، لجعل الناس ينفرون منها، ويغيرون طراز عيشتهم، ونمط حياتهم بكيفية صحيحة لإيجاد علاقات صالحة بدل تلك العلاقات الفاسدة.

وقد أعد النبي ﷺ أصحابه الكرام في دار الأرقم بن أبي الأرقم؛ أعد عقلياتهم ونفسياتهم لمعركة كبيرة بين الحق والباطل ذات طبيعة فكرية وليست ذات طبيعة مادية، حتى إن أهل الباطل عندما حاولوا جره إلى ساحات الصراع المادي بتعذيب أصحابه حتى القتل أحياناً لم يستجب لهم، أعدهم إعداداً مركزاً بتثقيفهم بثقافة الإسلام تثقيفاً مركزاً ليؤهلهم لحمل أفكار الإسلام والتفاعل بها مع الناس وصراع

أفكارهم لإيجاد رأي عام على أفكار الإسلام وعقيدته، مارس النبي ﷺ ذلك سرا ثلاث سنوات حتى كان أمر الله بالصدع بالحق (فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين)، أمر من الله سبحانه لرسوله ﷺ أن لا يبالي بأهل الباطل ولا يغيرهم وأن يصدع بما أمر الله ويعلن بذلك لكل أحد، ولا يعوقه عن أمره عائق ولا تصدع أقوال المشركين، ولا يبالي بهم ويتترك مشائمتهم ومسابتهم مقبلاً على شأنه بلا خضوع ولا مدهانة بل بكل وضوح ومفارقة ومفاصلة، فالصدع هو التفريق بين الحق والباطل وبين الحق وهدم الباطل هو من عمل الأنبياء وحملة الدعوة من بعدهم، فكانت استجابة النبي ﷺ الذي خاطب الناس بوحى الله عز وجل هدماً



لأفكارهم الباطلة وشركهم وجاهليتهم وبناء لأفكار الإسلام وتوضيحاً لمفاهيمه عن الحياة التي بها ينهض الإنسان ويرتقي، فأتت المتتابعات تتصدى لأفكار الجاهلية وعاداتها وتقاليدها ومشاعرها وعلاقاتها الفاسدة التي تنظم حياة الناس؛ عقائدية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية، ولم تترك جانباً من حياة الناس إلا بينت بعض مفاصلها، وأظهرت جزءاً من عيوبها، بأسلوب عقلي رائع وكلمات مثيرة ومؤثرة، تهتت لها المشاعر، وتتحرك تجاهها الأحاسيس، فبين فساد عقيدتهم قائلًا: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَفُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ وقالوا: ﴿إِنَّمَا وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ وقالوا: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْفَهَّارُ﴾، وتعرض للجانب الاقتصادي عندهم وبين فسادهم وفساد تجارتهم وتعاملاتهم الربوية قائلًا: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ وقالوا: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغَفُونَ﴾ وقالوا: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾، وبين فساد الجانب الاجتماعي عندهم وفساد علاقاتهم فيه فقال: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِيَّاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ

هذا الحزب يجب أن يحمل أفكار الإسلام نقية صافية مبلورة ويجب أن تتجسد عقيدة الإسلام في أفرادها وأن يكون مهمهم وغايتهم تجسد هذه الأفكار وظهورها في المجتمع بتفاعلهم، كما يجب أن يحمل مشروعاً كاملاً لدولة الإسلام بدستورها وأجهزتها، وما سيقوم به من يومه الأول من أعمال حتى قيام الدولة، وما ستقوم به الدولة حال قيامها، وكيف ستتعامل مع القضايا الدولية والموقف الدولي وبلاد المسلمين المفككة والمحتلة، وكيف ستعالج قضايا الناس ومشكلاتهم، وكيف ستصرف مع الملكيات العامة من نفط، وغاز وبتترول وغير ذلك، وكيف ستتعامل مع الشركات والنقود، وكيف سترعى الناس بالإسلام في التعليم والصحة وغير ذلك، ومن أين ستأتي بكل ما ستقوم به، وما الأدلة الشرعية عليه، فيجب على الكتلة أن تكون كل هذه الأمور واضحة لديها، وأن يكون لديها تصور واضح لشكل الدولة ودستورها وأجهزتها وكيفية تطبيقها للإسلام، كل هذا يجب أن يكون مبنياً على أدلة شرعية ومستنبطاً منها استنباطاً صحيحاً حتى يكون طريقاً حقيقياً للنهوض بالأمة، مع وجوب معرفة الأدلة وكيفية استنباطها، فالغاية لا تبرر الوسيلة بل يجب أن تكون الوسيلة من جنس الغاية، أي وسيلة شرعية ليس فيها أية شبهة ولا معصية، فالنصر رزق من عند الله وما عند الله لا يرتجى بمعصية، فيجب أن تكون كل الأعمال مما تم استقراءه من سيرة النبي ﷺ وطريقته التي أقام بها الدولة الأولى والتي تنحصر في عمل سياسي وطلب النصر من أهل القوة والمنعة لحماية الدعوة وإقامة الدولة، والعمل السياسي يتمثل في الصراع

تَحَصُّنًا لِنَبْتِئُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهَنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وقال: (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ) وقال: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُسَبِّغُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) ومثل هذه الآيات الكثير، بينت كافة نواحي المجتمع في حينه فأظهرت مفاسده وبيّنت عيوبه وكشفت عوارضه، وهذا هو الصراع الفكري الذي تقوم به الكتلة التي تسعى لنهضة الأمة مبنية ما في المجتمع من مفاسد، وما فيه من علاقات سيئة، ونظم رديئة، وأسوأ ما فيها أنها نظم كفر وجاهلية جديدة، تفرض على الأمة فرضا وتجبر الأمة على التحاكم لأنظمة الغرب وقوانينه، ففصل الدين عن الحياة عقيدة باطلة تغرس في الأمة غرسا ومفاهيم الديمقراطية والرأسمالية التي تحكم بلادنا بالحديد والنار وما فيها من مفاهيم مغلوطة يراد تلييسها على الناس والتدليس عليهم وإظهار أنها من الإسلام أو توافقه أو لا تخالفه لعلمهم أن الأمة لا تقبل بغير الإسلام، ولهذا فدور الكتلة في صراعها الفكري هو هدم هذه الأفكار وبيان فساد هذه الأنظمة وعاداتها ومخالفاتها للإسلام بالكلية، فالإسلام دين سياسي والسياسة تقع في نطاق أفعال العباد أي أنها يجب أن ترتبط بالشرع وأحكامه ولا تنفصل عنه البتة لأن الأصل في أفعال العباد هو التقيد بأحكام الشرع، وفصل الإسلام عن السياسة هو جريمة في حق الإسلام يأتى مرتكبها، فرسولنا ﷺ أسس دولة الإسلام الأولى وكان هو أول حاكم لها وبين كيف يحكم الناس من بعده فقال ﷺ: «كأنت بنو إسرائيل شؤسهم الأنبياء، كلّمنا هلك نبي خلقه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيخترون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا بيّنة الأول فالأول، أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم»، والديمقراطية التي يفسرونها على غير واقعها ليست آلية انتخاب الحاكم ولا هي تداول السلطة كما يوحي البعض، ولا تقابل الشورى في الإسلام، فالديمقراطية نظام حكم والشورى ليست نظام الحكم الإسلامي وإن كانت منه، وما يقابل الديمقراطية هي الخلافة نظام الحكم الذي نصت عليه الأدلة الشرعية. والوطنية والقومية التي يتغنى بها ويراد لها أن تكون روابط بديلة لرابطة العقيدة الإسلامية هي روابط باطلة منحلة لا أساس لها ولا تصلح للربط ولا تملك أي معالجة لمشاكل الناس، وإنما أرادوا بها تهيج المشاعر وتآليب نفوس الناس على حملة الدعوة واتهامهم بالسعي لإزالة حدود البلاد والتي هي باطلة في أساسها والتي وضعها الكافر المستعمر مقسما بها بلادنا إلى مناطق نفوذ، كما يجب بيان فساد النظام الاقتصادي الموجود وتوضيح كيف ينظر الإسلام للمشكلة الاقتصادية وكيف يعرف الفقر وكيف يعالج كل المشكلات بمعالجات حقيقية وصحيحة وجذرية؛ فالنقود الورقية التي لا قيمة لها في ذاتها هي سرقة لجهود الناس وثرواتهم، والنقود يجب أن تكون ذهبا أو فضة أو ورقة نائبة عنهما لارتباطها أولا بأحكام شرعية وحتى تصبح لها قيمة في ذاتها تتحدى الكوارث والنكبات ولا يؤثر فيها التضخم ولا تلتهم ثروات الناس، كما أن تقسيم الملكيات في الرأسمالية إلى ملكية دولة وملكية خاصة مع السماح للأفراد بتملك الموارد الدائمة واحتكارها هو ظلم للناس، والإسلام قسم الملكيات إلى ثلاث؛ ملكية خاصة وملكية عامة وملكية

الدولة وجعل كل ما هو من الموارد الدائمة وشبه الدائمة ملكية عامة، أي يتشارك فيها الناس جميعا ولا يمنع منها أحد، ولا يجوز للدولة التصرف فيها بالبيع ولا الهبة ولا منح حق امتياز التنقيب والاستخراج وإنما يجب عليها أن تقوم هي بنفسها بإنتاج الثروة منها وتوزيعها على الناس عينا أو في صورة خدمات، هذا بعض مما يجب أن يمارس في الصراع الفكري؛ هدم لما غرسه الغرب في الأمة من أفكار وعادات وإزالة الأتربة عن عقيدة الإسلام وبيان أنها عقيدة سياسية عملية قادرة على النهوض بالأمة وعلاج كل مشكلاتها بعيدا عن الغرب وحلوله الكارثية.

### الكفاح السياسي:

يتعلق بكشف المؤامرات والخطط التي تحاك ضد الأمة وفضح المتآمرين والخونة من الحكام والنخب وفضح تأمرهم على الأمة، وقد قام النبي ﷺ بهذا العمل فعباهم بما فيهم وذكر عقابتهم وبين عوارضهم وسجلت ذلك السيرة وآيات القرآن التي نتلو فقال تعالى: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ \* مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ \* سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ \* وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ \* فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ) وقال: (ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتَ وحيدا \* وَجَعَلْتَ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا \* وَبَيْنَ شُهُودًا \* وَمَهْدَتْ لَهُ تَمْهيدًا \* ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ \* كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عِينِدًا \* سَاءَ هَفْهُ صَوْدُودًا \* إِنَّهُ فَقَرَ وَفَقَّرَ \* فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ نَظَرَ \* ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ \* ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ \* فَفَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ \* إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ \* سَأَصْلِيهِ سَفَرٌ \* وَمَا أَذْرَاكَ مَا سَفَرٌ \* لَا تَبْقَى وَلَا تَذُرُ \* لَوْ أَرَاكَ لِلبَشَرِ \* عَلَيْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ)، وقال: (وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ \* هَمَّازٍ مَشَاءٍ بَنِيمٍ \* مَنَاعٍ لِخَيْرٍ مُعْتَدٍ أَيْمٍ \* عَتَلِيْ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ \* أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ \* إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأُولِينَ \* سَتَنَسِمُهُ عَلَى الذُّرُطُومِ).

وهو نفسه ما يجب أن تقوم به الكتلة في زماننا من فضح القادة والزعماء والحكام والنخب المتآمرين على الأمة وبيان عوارضهم وأنهم منفصلون عنها لا يستحقون طاعتها ولا تجب لهم طاعة على الأمة أصلا، فهؤلاء الزعماء والقادة مطاعون قهرا وجبرا، فلم تسلمهم الشعوب قيادتها وسلطانها بل اغتصبواهم هذا السلطان، وهذه القيادة والطاعة لا تجوز لمن لا يحكم بالإسلام ولا تجوز في معصية، وعمالتهم وخيانتهم للأمة منكر ظاهر وامتناعهم عن تطبيق الإسلام وإجبار الأمة على التحاكم لقوانين الغرب وأنظمتهم يوجب فضحهم وبيان ما هم عليه من مخالفات شرعية توجب خلعهم.

بالتزامن مع ما سبق من عمل سياسي بشقيه الصراع الفكري والكفاح السياسي يأتي طلب النصرة وهو استنصار أهل القوة والمنعة القادرين على حماية الدعوة وتمكين حملتها من دعوة الناس لها وتسليمهم الحكم ليطبقوا الإسلام كما أراد الله عز وجل، وهذا ما فعله النبي ﷺ؛ فقد عرض نفسه ودعوته على أكثر من عشرين بيتا من بيوت العرب فقد كان كل عام يتبع الحجاج إلى منازلهم في منى والموقف يسأل عن القبائل قبيلة قبيلة وعن منازلهم وكيف القوة فيهم، فعن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: كان النبي

ﷺ يعرض نفسه على الناس في الموقف ويقول: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ فَإِنْ قُرَيْشًا قَدَّمْتَعُونِي أَنْ أُبْلَغَ كَلَامَ رَبِّي»، وعن بعضهم: رأيت رسول الله ﷺ قبل أن يهاجر إلى المدينة يطوف على الناس في منازلهم أي بمعنى يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، وذكر الواقدي أنه ﷺ أتى بني عبس أي وبني سليم وغسان وبني محارب أي وفزارة وبني نضر ومرة وعذرة والحضارمة، فيردون عليه ﷺ أقبح الرد، ويقولون: أسرتك وعشيرتك أعلم بك حيث لم يتبعوك، وعرض الأمر على بني شيبان وبكر وبني عامر بن صعصعة وغيرهم وكان لكل رد ما بين الاشتراط على النبي ﷺ وما بين عدم الإحاطة،

والنصرة لا تكون مشروطة بل تكون لقاء الجنة ومن ينصر هذا الدين يجب أن يحيطه من جميع جوانبه، «فلما أراد الله عز وجل إظهار دينه، وإعزاز نبيه ﷺ وإنجاز مواعده له، لقي عند العقبة رهطاً من الخزرج أراد الله بهم خيرا...»، فكانت النصرة والبيعة والهجرة وإقامة الدولة الأولى في المدينة المنورة، التي نورها الإسلام بحكمه وعدله، وعلى نهج رسول الله ﷺ يجب أن يكون عمل الكتلة اتصالا وتواصلًا مع أهل القوة في الأمة من أبنائها المخلصين في الجيوش وتذكيرهم بالله وبما أوجبه الله عليهم من ولاء لله ولرسوله ودينه ومن حماية للإسلام وأحكامه والعمل لوضعها موضع التطبيق وحماية حملة الدعوة إليها ونصرتهم وتمكينهم من الحكم بها في بلاد الإسلام دون قيد ولا شرط رغبة في نيل رضوان الله عز وجل وطمعًا في جنته.

ويجب على الكتلة أن تستمر في القيام بهذه الأعمال مهما واجهها من معوقات أو صعوبات ومحن ثباتا على الطريقة حتى يأتي نصر الله وفرجه فينتفض من أبناء الأمة من أهل القوة من ينصر ويفتح الطريق فتقام دولة الإسلام الثانية ويطبق الإسلام من جديد.

هذه هي الطريقة التي بينتها السنة كطريقة لإقامة دولة الإسلام حال غيابها، وكلها أعمال قام بها النبي بوصفه معلما للبشرية وهاذا لها إلى صراط الله المستقيم، ولا تتم أعمالها بصورة فردية بل هي عمل جماعي يحتاج إلى كتابة وأمر لهذه الكتلة وغاية عظيمة ومشروع حضاري صالح لنهضة الأمة وقوانين إدارية تلزم الكتلة وأمرها بالغاية وطريقتها ومشروعها وتضمن عدم انحرافهم عنها ولو قيد شعرة، على أن يكون هذا كله من الإسلام ولا شيء من غير الإسلام.

وأخيرا وليس آخرا نسأل الله الثبات على حمل الدعوة والصبر عليها حتى نصل للغاية ونضع الإسلام موضع التطبيق من جديد في دولة الإسلام الثانية الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

أَوَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)

## إرواء الصادي من نير النظام الإقتصادي (ح 57)

## حكم إجارة غير المسلم

غير المسلم. وإن كانت تصح من غير المسلم، كالقتال، فإنه يجوز استئجار غير المسلم للقيام بها. فالدمي يجوز أن يستأجر للقتال وتُدفع له الأجرة من بيت المال.

وقبل أن نودعكم مستمعينا الجرام نذكركم بأبرز الافكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

- 1- الاجير والمستأجر لا يشترط فيهما أن يكونا مسلمين، أو أن يكون أحدهما مسلماً.
- 2- يجوز للمسلم أن يستأجر غير المسلم مطلقاً، ويجوز للمسلم أن يؤجر نفسه لغير المسلم:

أ- لعمل الرسول صلى الله عليه وسلم:

- استأجر رسول الله يهودياً كاتباً، ويهودياً آخر مترجماً.

- واستأجر صلى الله عليه وسلم مشركاً ليذله على الطريق.

ب- لإجماع الصحابة على استئجار غير المسلمين في أية عمل مُباح، وفي أعمال الدولة.

- استأجر أبو بكر وعمر نصارى لِحساب المال.

- زوك الترمذي أن علياً رضي الله عنه أجز نفسه من يهودي، يسقي له كل ذنب بتمرة.

3- العمل المخرم لا يجوز استئجار أحد للقيام به، سواء أكان المستأجر مسلماً أم غير مسلم.

4- لا يشترط في الإجارة إسلام المستأجر، ولا إسلام الاجير.

5- الاغمان التي فيها مُرَبُّ إلى الله تعالى:

- الاغمان التي لا تصح إلا من المسلم ويشترط الإسلام في أباها لا يؤجر للقيام بها إلا مسلم.

- الاغمان التي فيها مُرَبُّ إلى الله كالإمامة والأذان والحدج وأداء الزكاة وتعليم القرآن والحديث.

6- الاغمان التي يتقرب فيها إلى الله ويصح أدؤها من غير المسلم يصح استئجاره للقيام بها.

7- الاغمان التي تعتبر مما يتقرب فيها إلى الله عند المستأجر، ولا تعتبر كذلك عند الاجير يُنظر:

- إن كانت لا تصح إلا من المسلم، كالقضاء، فإنه لا يجوز أن يستأجر فيها غير المسلم.

- إن كانت تصح من غير المسلم، كالقتال، فإنه يجوز استئجار غير المسلم للقيام بها.

أيها المؤمنون:

تكتفي بهذا القدر في هذه الخلق، موعدنا معكم في الخلق القادمة إن شاء الله تعالى. فإلى ذلك الجين وإلى أن تلقاكم ودائماً، تترككم في عناية الله وحفظه وأمين، سائلين المولى تبارك وتعالى أن يُعزنا بالإسلام، وأن يُعز الإسلام بنا، وأن يُكرمنا بنصره، وأن يُقر أعيننا بقيام دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة في القريب العاجل، وأن يجعلنا من جنودها وشهودها وشهادتها، إنه ولي ذلك والقادر عليه. نشكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الخدمك لله الذي شرع للناس أحكام الرُشاد، وخذرتهم سبل الفتاح، والصلوة والسلام على خير هاد، المبعوث رحمة للعالمين، الذي جاهد في الله حق الجهاد، وعلى إليه وأصحابه اطهار الامجاد، الذين طبقوا نظام الإسلام في الحكم والاجتماع والسياسة والاقتصاد، فاجعلنا اللهم معهم، واحشونا في زميرهم يوم يقوم الأشهاد يوم التناد، يوم يقوم الناس لرب العباد.

أيها المؤمنون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم بسلسلة خُلقنا إرواء الصادي من نير النظام الاقتصادي، ومع الخلق الشايعة والخمسين، وعنوانها: «حكم إجارة غير المسلم». نتأمل فيها ما جاء في كتاب النظام الاقتصادي في الإسلام (صفحة 95) للعالم والمفتي الشيباني الشيخ تقي الدين النباهي، يقول: زحمة الله:

«أما الاجير والمستأجر فلا يشترط فيهما أن يكونا مسلمين، أو أن يكون أحدهما مسلماً. فيجوز للمسلم أن يستأجر غير المسلم مطلقاً، لعمل الرسول صلى الله عليه وسلم، وإجماع الصحابة على استئجار غير المسلمين في أية عمل مُباح، وفي أعمال الدولة التي يستأجر عليها للقيام بها. فقد استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودياً كاتباً، واستأجر يهودياً آخر مترجماً، وأورد البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استأجر مشركاً ليذله على الطريق، واستأجر أبو بكر وعمر نصارى لِحساب المال.

وكما يجوز للمسلم أن يستأجر غير المسلم، فكذلك يجوز أن يؤجر المسلم نفسه لغير المسلم، للقيام بعمل غير مخرم. أما العمل المخرم فلا يجوز، سواء أكان المستأجر مسلماً أم غير مسلم. وعليه يجوز أن يؤجر المسلم نفسه لخصماني يفعل له. وليس هذا من قبيل خيس المسلم عند الكافر لإذلاله، بل هو إجارة نسيب لغيره وهي جائزة، ولا يشترط فيها إسلام المستأجر، ولا إسلام الاجير. فقد زوك الترمذي أن علياً رضي الله عنه أجز نفسه من يهودي، يسقي له كل ذنب بتمرة، وأجز النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلم ينكره، ولأنه عقد معاوضة لا يتضمن إذلال المسلم.

أما الاغمان التي فيها مُرَبُّ إلى الله تعالى، فيشترط أن يكون الاجير فيها مسلماً. وذلك كالإمامة، والأذان، والحدج، وأداء الزكاة، وتعليم القرآن والحديث، لأنها لا تصح إلا من المسلم فلا يؤجر للقيام بها إلا مسلم. فالعلة فيها كونها لا تصح إلا من المسلم. أما إن كانت الاغمان، التي يتقرب فيها إلى الله، يصح أدؤها من غير المسلم؛ فإنه يصح استئجاره للقيام بها. والاصل في الاغمان التي تعتبر مما يتقرب فيها إلى الله عند المستأجر، ولا تعتبر مما يتقرب فيها إلى الله عند الاجير، فإنه يُنظر، فإن كانت لا تصح إلا من المسلم، كالقضاء، فإنه لا يجوز أن يستأجر فيها

## نصي حامد دعوة

﴿مَنْ آمَنَ مِنْكُمْ فَمَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُمْ وَمَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾  
ينعى حزب التحرير في ولاية تونس رجلاً من رجال الدعوة الصادعين بكلمة الحق، أحد شبابه الذين لم يدخروا جهداً في الدعوة لإعلاء كلمة الله في الأرض.

## امحمد الفردو

الذي وافته المنية صبيحة اليوم الثلاثاء 25 جويلية 2023 عن عمر ناهز 66 عاماً، قضاه في طاعة الله وحمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

رحم الله امحمد الفردو وأسكنه فسيح جناته، وأنا على فراقه محزونون ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، إنا لله وإنا إليه راجعون.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس





